

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

B.P.: 3243, Addis Abéba, Ethiopie Tél.: (251-1) 51 38 22 Fax: (251-1) 51 93 21
Email: oa u-ews@telecom.net.et

مجلس السلم والأمن
الاجتماع السابع والستون
7 ديسمبر 2006
أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/2(LXVII)

الأصل: فرنسي

تقرير بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات
في جمهورية إفريقيا الوسطى، 3-15 أبريل 2006

تقرير بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات في جمهورية إفريقيا الوسطى، 3-15 أبريل 2006

أولا - مقدمة

1. إن النزاعات العديدة ذات البعدين الداخلي والإقليمي التي شهدتها جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عدة سنوات قد تسببت في تدهور وضعها الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي بشكل كبير. في والقوت الراهن، يشكل انعدام الأمن المستمر في البلاد ومماثلة المتعاملين الاقتصاديين وتردد الشركاء الدوليين عوامل تسهم في استبقاء الحلقة المفرغة للأزمة وذلك بالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات لإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

2. شهدت البلاد مؤخرا تطورات سياسية إيجابية، لاسيما الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في شهري مارس ومايو 2005 والتي توجت بها الفترة الانتقالية السياسة التي بدأت في البلاد بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 15 مارس 2003. ومن ثم، ساد هدوء بعث الأمل في السلام والإنعاش الاقتصادي والسير نحو الرفاهية العامة.

3. إن الاتحاد الإفريقي الذي كان أصلا واقفا بجانب السلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى وشركاء التنمية منذ الساعات الأولى من الأزمة، قد ضاعف منذ يونيو 2005 من جهوده لتعزيز هذه العودة إلى النظام الدستوري:

- عقد اجتماع مجلس السلم والأمن في 24 يونيو 2005 ورفع قرار التعليق الذي كان قد فرض على جمهورية إفريقيا الوسطى في 17 مارس 2003 بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 15 مارس 2003.
- دعم عملية تجديد تمويل القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا في أكتوبر 2004 ومايو 2005 ومارس 2006 في إطار برنامج تسهيل دعم السلام.
- إيفاد بعثة معلومات حول الوضع الأمني والإنساني في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والكاميرون في أكتوبر/نوفمبر 2005.

4. في ختام بعثة المعلومات حول الوضع الأمني والإنساني، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا في 29 ديسمبر 2005 وبحث الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى، داعيا الفاعلين الإقليميين والدوليين إلى بذل مزيد من الجهود للإسهام في تخفيف انعدام الأمن في جميع أقاليم البلاد وتوفير الظروف الملائمة للإنعاش الاجتماعي-الاقتصادي للبلاد.

5. إدراكا منه للأهمية القصوى لدعم الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والدول الأعضاء، شجع المجلس، على وجه الخصوص، رئيس المفوضية على القيام، بالتعاون مع المؤسسات المختصة بما في ذلك بنك التنمية الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، بإيفد بعثة خبراء متعددة الاختصاصات لتقييم الوضع ورفع توصيات بشأن المساعدة التي يمكن للدول الأعضاء والاتحاد الإفريقي تقديمها لجمهورية إفريقيا الوسطى في إطار برنامج شامل لإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع يشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والأمنية وغيرها على حد سواء.

6. ترأس البعثة المتعددة الاختصاصات السيد مامادو لامين لوم، رئيس الوزراء السابق لجمهورية السنغال وشارك فيها خبراء من الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي ولجنة الاقتصادية لإفريقيا.

- الاتحاد الإفريقي: - خبير اقتصادي
- خبير في شؤون السلم والأمن
- مركز الاتصال لجمهورية إفريقيا الوسطى
بنك التنمية الإفريقي: - خبير اقتصادي زراعي
- اقتصادي
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: - خبير في الاقتصاد الكلي
- خبير في الإدارة/الحكم

7. في إطار أداء مهمتهم، اختار الخبراء أسلوب الاتصال المباشر مع السلطات السياسية في جمهورية إفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف وغيرهم من الفاعلين من المجتمع الدولي الذين، رغم كونهم على هامش أماكن صنع القرار، تتوفر لديهم معرفة جيدة لمشاكل البلاد. وعلى هذا الأساس، التقت البعثة بالسلطات العليا لجمهورية إفريقيا الوسطى: رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء. كما عقدت جلسات عمل عدة مع وزارات السيادة والوزارات الاقتصادية والاجتماعية والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات وشركاء التنمية والأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدني والسلطات الدينية (أنظر قائمة من تحدثت إليهم البعثة في الملحق 1)

8. مكنت المعلومات التي تم جمعها، بما في ذلك الوثائق، البعثة من القيام بما يلي:

- تقييم الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والمالي وبالتالي استعراض الأوضاع

- تحديد احتياجات المساعدة العاجلة لجمهورية إفريقيا الوسطى وتحديد الأعمال ذات الأولوية التي يجب القيام بها والتي تتماشى مع تطلعات السكان ومنطلقات مجتمع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.
- تحديد الاحتياجات والأعمال على المديين المتوسط والبعيد.
- صياغة الاستنتاجات والتوصيات

ثانيا - الأوضاع الراهنة

(أ) الوضع السياسي

الإطار السياسي

9. إن المواجهات المسلحة التي وقعت في مدينة باوا في الفترة من 29 يناير إلى 11 فبراير 2006 تشكل أهم الأحداث التي اعتمدت عليها البعثة لاستعراض الوضع السياسي دون العودة إلى أحداث الماضي.
10. قام الزعماء السياسيون سواء من الأغلبية الرئاسية أو المعارضة بتفسير عمليات الانتقام/التأمين التي أطلقتها قوات الدفاع في إفريقيا الوسطى عقب الهجوم الذي شنته مجموعات مسلحة مجهولة ضد مدينة باوا (مقاطعة أو هام بيندي) في 29 يناير 2006 وكل على طريقته.
11. أكبر من ذلك، فقد وصف نواب دوائر باوا 1 و2 و3 عمليات الجيش بالتطهير العرقي ضد أفراد قبيلة كابا التي ينتمي إليها الرئيس باتاسي، بل وقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك وأعلنوا عن مقتل 100 شخص.
12. وعقب هذه الاتهامات، أعلن رئيس الوزراء إيلي دوت أن عملية الجيش كانت تهدف إلى إحباط بداية تمرد كانت مجموعات منفصلة تدبر لها. وقد وصلت حدة التكهنات الجدل حول عدد القتلى إلى درجة أن قام صحفيون بتحقيق في مكان العمليات. غير أن الخلاف ظل قائماً بشأن عدد القتلى وتواصلت التكهنات. أما السكان، فقد أخذوا ديارهم ولجئوا إلى الغابة المجاورة أو إلى شمال تشاد.
13. في هذا السياق، اتهمت رئاسة الجمهورية في 12 مارس 2006 الرئيس السابق أنج فليكس باتاسي وحزبه، حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى بالتحضير لإطلاق تمرد جديد والسعي إلى زعزعة استقرار البلاد. وقد سبق هذه الاتهامات

اعتقال عدد من أنصار حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى، مما زاد من حدة انعدام الثقة والخلافات داخل الطيف السياسي. ومنذ ذلك الوقت، توجه أحزاب الأغلبية الرئاسية أصابع الاتهام إلى حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى والتجمع الديموقراطي في إفريقيا الوسطى بزعماء أندري كوليمبا بعدم الجدية بل والوقوف وراء هجمات باوا (لاسيما كوادر وأنصار حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى).

14. من جهة أخرى، أعلنت رئاسة الجمهورية في إفريقيا الوسطى أنها اعتقلت الملازم الأول لاما الذي ينتمي إلى الجيش من أجل استعادة الجمهورية والديموقراطية. وعلى ما يقال، اعترف الملازم الأول الذي يوجد حتى الآن رهن الاحتجاز في مكان سري، بذنبه ووجه اتهامات إلى العديد من أنصار حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى الذين جرى اعتقال البعض منهم. غير أن زعماء حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى رفضوا اتهامات الحكومة ونددوا بالاعتقالات والمضايقات التي تستهدف أنصارهم.

15. ويرى العديد من الزعماء السياسيين أن من الصعوبة بمكان تقديم قراءة واضحة لما يجري في شمال البلاد والتميز بين قطاع الطرق والمجموعات المسلحة أو المتمردة. غير أن عددا من المراقبين المستقلين يشير إلى وجود ثلاث حركات تمرد: الحركة الوطنية لاستعادة جمهورية إفريقيا الوسطى بزعماء استيف فيريت واتحاد قوى الجمهورية بزعماء فلوريان انجادير والجيش من أجل استعادة الجمهورية والديموقراطية الذي يقال إن الملازم الأول لاما هو المتحدث باسمه.

16. من جانبهم، يتهم زعماء أحزاب المعارضة كبار المسؤولين في البلاد بالإدلاء بتصريحات نارية بدلا من خطاب توحيدي وبعدم احترام مركز المعارضة أو مدونة حسن السلوك التي تم اعتمادها في فبراير 2005 وعدم الأخذ بتوصيات الحوار الوطني المنعقد في سبتمبر/أكتوبر 2003، التي اعتبرها الجميع مرجعية توافقية فضلا عن توفير ظروف من الإفلات من العقاب للمحررين السابقين وعدم احترام حقوق الإنسان. كما نددوا بحالات من الحكم السيئ، لاسيما المرسوم الرئاسي الذي يصفونه بالصامت والذي يقضي بزيادة مكافآت بعض الوزراء وكبار الموظفين بينما يدعو المانحون إلى خفض كمية الأجور ولم يستلم الموظفون رواتبهم منذ عدة أشهر.

17. إن الخلافات الحالية داخل الطيف السياسي محدودة لحد الآن غير أن من الواجب الأخذ في الحسبان إمكانية توسع نطاقها ما لم يتم على الفور وضع حد للمشادات الكلامية. غير أن من دواعي الاطمئنان قرار الحكومة بإفاد بعثة سلام إلى المنطقة بمشاركة النواب. ومن جهة أخرى، فإن بعض السياسيين يولي اهتماما بالغا لتطور الأوضاع في تشاد حيث أن من شأن ذلك أن يؤثر سلبا على الوضع الأمني السائد في شمال البلاد وعلى الحياة الاجتماعية-السياسية بأكملها.

الحكم وحقوق الإنسان

18. إن الحكم، باعتباره إدارة شؤون البلد على كافة المستويات، يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون بشكل مباشر أو عبر ممثليهم المنتخبين، عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم ويقومون بواجباتهم ومسئولياتهم.

19. تمثلت العودة إلى النظام الدستوري في جمهورية إفريقيا الوسطى في إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة وشفافة في 11 يونيو 2005 أشد السكان في جمهورية إفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي بنتائجها غير أن عدم الاستقرار الذي تشهده المؤسسات السياسية والحكومية وكذلك النزاعات الداخلية المتكررة التي شهدتها البلاد تعكس ارتباكاً يعود بعض جذوره إلى العجز والقصور في تطبيق معايير الحكم الرشيد وسيادة القانون، لاسيما: المشاركة والشفافية والمسئولية والنزاهة وأولوية القانون. وتتمثل المظاهر الأكثر ضرراً في اختلال التوازن الجغرافي السياسي في تنظيم وهيكل قوات الدفاع والأمن. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الصراع من أجل السيطرة على السلطة السياسية وعرقلة النمو الاقتصادي وفقدان الثقة بالسلطات العامة.

20. وفي مجال حقوق الإنسان وبالرغم من وجود آليات قانونية وغير قانونية على الصعيد الوطني لتأمين حماية واحترام المبادئ التي تعتبر أنها تشكل القواعد الأساسية للمجتمع، فإنه توجد حالات من الاعتقال التعسفي والتهديدات والمضايقات ضد مسؤولي المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية على أيدي السلطات العامة وكذلك حالات من التجاوزات ترتكبها أفراد من الشرطة والدرك وعناصر من القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى. وفي إطار تطبيق القانون مثلاً، فإن الهيئات القضائية، في ظل افتقارها إلى الموارد، تطالب المتقاضين بتوفير الأوراق إذا ما هم راغبون في الحصول على الصورة التنفيذية لأحكامهم. كما أن هناك حالات يضطر فيها قضاة من الأقاليم إلى طلب المساعدة من الغير في تنقلاتهم. ومن جهة أخرى، فإن النظام القضائي يفتقر إلى قضاة ومعاونين قضائيين من حيث النوع والكمية فضلاً عن المباني والتجهيزات.

21. تواجه المرافق العامة قيوداً فيما يخص قدراتها العملية والمالية كما يدل على ذلك تواتر الإضرابات وانهايار معنويات الموظفين. وعليه ووفقاً لمن تحدثنا إليهم، فإن السمة الأساسية للوظيفة العام هي التساهلية المزمّنة والرشوة وعدم احترام مواعيد العمل. وهذا القصور في إدارة الشؤون العامة، وتعميم الرشوة أدّى إلى الحيلولة دون وصول السكان المعنيين مباشرة إلى الخدمات العامة.

22. فضلاً عن ذلك، فإن المداخلات المتقاربة التي سجلت أثناء المناقشات حول الوضع المأساوي للبلاد مكنت من ملاحظة غياب المواطنة وهو أمر أخذ في التطور

منذ سنوات ويمكن اعتباره مصدرا للأزمات المتكررة التي شهدتها البلاد. وعليه، فإن القصور المتفاقم في إدارة الشؤون العامة بسبب المشاكل القبلية، يعرقل ممارسة مسؤوليات الدولة ويشكل سببا للعطل الذي أصاب الإدارة العامة. وإضافة إلى نقص الموارد العامة، فإن الإدارة غير الشفافة على جميع المستويات، لم تتسبب فقط في انخفاض مستوى إيرادات الدولة بل وفي عدم فعالية النفقات العامة المخصصة لمكافحة الفقر. فضلا عن ذلك، فإن النقص في الإمكانيات المادية الذي تعاني منه أغلب القطاعات العامة يشكل عاملا آخر لعدم فعالية الإدارة العامة.

23. بشكل عام، فإن الفساد والإفلات من العقاب والرشوة تشكل عوامل رئيسية لعدم التوازن في الحياة العامة في إفريقيا الوسطى. فضلا عن ذلك، تواجه الدولة صعوبات جمة لتحمل مسؤولياتها السيادية مثل الرواتب والمنح والمعاشات ورواتب العسكريين. وقد حققت متأخرات الرواتب التي تتراكم منذ عدة سنوات رقما قياسيا حيث وصلت إلى ما بين 40 و45 شهرا أي ما يبلغه ما بين 110 و150 مليار فرنك إفريقي. وبالنسبة لأغلبية السكان في البلاد، فإن الحكم الرشيد والثقة بالدولة يعينان إيجاد حل فوري ونهائي لهذا الوضع الخاص بمتأخرات الرواتب والحيلولة دون تكراره مستقلا.

(ب) الوضع الأمني

(1) وضع القوات

القوات الوطنية لإفريقيا الوسطى

24. وضع الرئيس فرانسوا بوزيزي، رئيس الدولة ووزير الدفاع سياسة جديدة لاستعمال قوات الدفاع والأمن وحدد دور كل فيلق عسكري أو شبه عسكري في ضمان أمن البلاد.

25. وفي بانغي، فإن ضمان الأمن ملقاة بشكل رئيسي على عاتق الشرطة التي تتألف من 1600 عنصر والدرك. غير أن القوتين تستعينان من حين لآخر بالكتيبة الرئاسية للأمن والتدخل والقوات المسلحة لإفريقيا الوسطى. كما أن الشرطة والدرك يتوليان مهام الأمن القومي والشرطة القضائية، بينما يتولى الحرس الجمهوري ضمان الأمن في العاصمة بانغي حيث يقوم من بين أمور أخرى بحراسة المواقع الحساسة.

26. وفي المناطق الداخلية، تتولى القوات المسلحة لإفريقيا الوسطى ضمان الأمن في إطار مهامها التقليدية المتمثلة في ضمان سلامة أراضي إفريقيا الوسطى وحماية

الأفراد والممتلكات. أما مساحة البلاد البالغة 623000 متر مربع فيتولى حراستها ألف عنصر فقط، الأمر الذي يوحي بعجز كبير عن ضمان حماية فعالة لأراضي البلاد. ويتم تناوب القوات في كل ستة أشهر، الأمر الذي يقلل من قدرات القوات المسلحة على الرد السريع.

(2) القوات الأجنبية

القوات الفرنسية

27. تتكون القوات الفرنسية من 200 عنصر (فصيلة بوالي). فضلا عن حماية مطار بانغي امبوكو، تتمثل مهام القوات، من بين أمور أخرى، فيما يلي:

– توفير الدعم اللوجستي للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا مع ضمان صيانة المعدات والتجهيزات والمشاركة في الميزانية.

– تدريب وحدات وأفراد القوات المسلحة لإفريقيا الوسطى

القوة المتعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

28. تتكون القوة من 380 عنصرا من الجابون وجمهورية الكونغو وتشاد. وقد تم نشرها في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ ديسمبر 2002 في إطار تنفيذ البيان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في ليرفيل بتاريخ 2 أكتوبر 2002.

29. إن مهام القوة واردة في البروتوكول المتعلق بتفويض ووضع القوة في جمهورية إفريقيا الوسطى وفي الملحق رقم 6 الصادر بتاريخ 29 يونيو 2005. تتمثل هذه المهام فيما يلي:

– دعم قوات الأمن والدفاع لجمهورية إفريقيا الوسطى
– الإسهام في توفير الأمن في جمهورية إفريقيا الوسطى وإعادة هيكلة القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى
– دعم عملية تحقيق الاستقرار عن طريق دعم إقامة المؤسسات وإنعاش الاقتصاد.

30. منذ انتشارها، شاركت القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا في ضمان الأمن داخل مدينة بانغي وضواحيها من خلال نشر 40 عنصرا كما شاركت في التحضير الفني للانتخابات الرئاسية والتشريعية وتأمينها

وتتواجد بشكل مستمر في مطار بانغي امبوكو وتشارك في حراسته إلى جانب الفصيلة الفرنسية. وفي إطار تنفيذ مهامها، تعمل القوة بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى من أجل تعزيز قدراتها العملية للمساهمة في ضمان الأمن بشكل أكثر فعالية في البلاد بما في ذلك المناطق الداخلية من جهة وتوفير الظروف المناسبة لنقل المسؤوليات إلى قوات الدفاع والأمن لجمهورية إفريقيا الوسطى من جهة أخرى.

31. في عام 2005، نشرت القوة وحدات في بريا وبوزوم وذلك بفضل الدعم المالي للاتحاد الأوروبي في إطار برنامج تسهيل دعم السلام بدعم من الاتحاد الإفريقي. وخلال عام 2006، ستقوم القوة بنشر وحدات جديدة في موقع ثالث في كاغابندورو.

32. وبقوامها العددي الحالي الذي يبلغ 380 عنصرا مجهزة بحوالي 65 عربة من أنواع مختلفة منها عربات رباعية الدفع وحاملات الرشاشات الخفيفة، فإن القوة تبدو قوة رادعة مكنت من الحفاظ على الأمن في بانغي وفي بعض مناطق البلاد أكثر منها قوة لتحقيق الاستقرار والأمن. غير أن حضورها يحظى بتقدير عال من السكان.

(ج) إشكالية الأمن

على الصعيد الداخلي

33. يتبين من مختلف اللقاءات التي أجرتها البعثة أن مقاطعتي أوهام وأوهام بيندي المتاخمتين للحدود مع تشاد والكاميرون هما اللتان تواجهان بشكل مستمر انعدام الاستقرار جراء أنشطة العصابات المسلحة مجهولة الهوية وقطاع الطرق واللصوص الذين يقومون بمهاجمة ونهب المسافرين على الطرق واختطاف أطفال الرعاة من قبيلة بورورو ونهب القرى ويعتبرون أنفسهم مجموعات سياسية عسكرية لم يتم التعرف على هويتها رسميا.

34. وعلى الحدود مع الكاميرون، تستهدف الهجمات على وجه الخصوص الرعاة من قبيلة بورورو الذين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم التقليدية مع أطفالهم ومواشيهم متوجهين إلى الكاميرون.

35. أما الهجمات على الحدود التشادية، فيتم تنفيذها بواسطة أسلحة حربية (AA 52، كلاشنيكوف) من قبل عصابات تهدف إلى ترهيب السكان المدنيين. وتحمل بعض التقارير أنصار الرئيس الأسبق أنج فليكس باتاسي والمحررين السابقين الذين تم إبعادهم من الحكم بعد أن دعموا الانقلاب العسكري الذي وقع في 15 مارس

2003 المسؤولية عن هذه الهجمات. وقد فر بعض منهم حاملا أسلحته. وبالرغم من أنشطة برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما زال هناك حوالي 100 ألف سلاح يتم تداولها، بينما تمت مصادرة 500 سلاح خفيف فقط. ومن بين المقاتلين السابقين البالغ عددهم 7565، تم تسريح 5800 منهم غير أنهم قد يشعرون بخيبة الأمل بسبب بطء تنفيذ برنامج إعادة الإدماج.

36. وإذا كان انعدام الأمن قد شهد تراجعاً كبيراً في العاصمة بانغي إلا أنه يبقى مثيراً للقلق في المناطق الداخلية. وقد شهدت البعثة في بانغي هجوماً تعرضت له مجموعة من المسافرين ومقتل 4 أشخاص من بينهم طبيبان من لجنة مكافحة الإيدز بعد وقوعهم في كمين نصبت له ليلة 9 إلى 10 أبريل 2006 عناصر مسلحة على بعد حوالي 200 كلم شمال غرب بانغي. وقد أصبحت هذه الهجمات عادية لاسيما في الشمال والشمال الغربي حيث تشير كافة الدلائل إلى أن تمرداً ما بصدد التشكيل.

على الصعيد الإقليمي

37. باعتبارها مؤسسة لجمهورية إفريقيا الوسطى، تواجه القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى صعوبات عديدة لأداء هذا الدور سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. وهذه القوات غير المجهزة بما فيه الكفاية وغير المزودة بالعدد الكافي لتغطية مساحة تقدر بـ 622000 كلم مربع لا تتمتع بروح معنوية عالية بسبب تدني رواتبها.

38. وتشكل الجبهة الغربية على الحدود مع الكاميرون وتشاد ملجأً آمناً لقطاع الطرق. في أغسطس 2006، التزمت الدول الثلاثة في إطار لجنة ثلاثية، بتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة انعدام الأمن عبر الحدود.

39. هناك أيضاً نوع من القلق إزاء الجبهة الشرقية على الحدود مع السودان. وكانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد قامت، إثر شائعات بوجود عناصر من جيش "الرب" للمقاومة الأوغندي، بتعليق عملياتها الخاصة بنقل اللاجئين السودانيين في هذه المنطقة. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع السودان لمنع توغل الصيادين المخالفين للقانون وغيرهم من المهربين في شرق وشمال البلاد.

40. يشكل وجود القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والقوات الفرنسية دعماً قوياً لقوات الدفاع والأمن لجمهورية إفريقيا الوسطى. وهذا الدعم لا بد من أن يتوقف يوماً ما. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تفويض القوة المتعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا سينتهي في يونيو 2007. أما السؤال المطروح بشأن الأمن الداخلي والخارجي فهو كيف سيتمكن لقوات الأمن والدفاع لإفريقيا الوسطى ضمان أمن كافة مناطق البلاد

بنفسها. على أي، يجب الأخذ في الاعتبار المسألة الأمنية في إطار الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تشهدها البلاد والتي تحد من قدراتها.

(د) الوضع الاقتصادي والمالي

إطار الاقتصاد الكلي

41. إن الهيكل الإنتاجي لجمهورية إفريقيا الوسطى بمثابة هيكل لاقتصاد تقليدي موجه للاستهلاك المعيشي ومعتمد كلياً على القطاع الأولي. تمثل الزراعة ما نسبته 48% من إجمالي الناتج المحلي وهي زراعة تغطي عليها المحاصيل الغذائية، بينما تمثل المساهمة الإجمالية للقطاع الأولي 55%. أما القطاع الثانوي فيتكون أساساً من استغلال المناجم والغابات وقطاعي المياه والطاقة الفرعيين وهو يساهم في إجمالي الناتج المحلي بما نسبته حوالي 13%. والقطاع الثالث المكون من التجارة والنقل والاتصالات والخدمات يساهم فيه بما نسبته 32%. وتشير الاتجاهات في فترة طويلة (1985-2004) إلى وجود نمو سنوي بمعدل 2% للقطاع الأولي باستثناء السنوات 2000-2004 التي شهدت نوعاً من الجمود وتراجعا متواصلاً بنسبة 1,5% للقطاعين الثانوي والثالث لاسيما خلال السنوات الأخيرة (-10,4% للقطاع الثانوي و-36% للقطاع الثالث).

42. يتسم إطار الاقتصاد الكلي للبلاد بنمو اقتصادي ضعيف خلال السنوات العشر الماضية. فخلال الفترة ما بين 1994 و2004، كان معدل النمو السنوي الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي 0,9% بعد انخفاض نسبته -1,3% في الفترة ما بين 1985 و1993. وفي 2005، بلغ معدل النمو 2%، بينما تشير التقديرات إلى إمكانية ارتفاع هذا المعدل إلى 2,4% لعام 2006 وفقاً لسلطات البلاد¹. إن النمو الديموغرافي السنوي البالغ 2,5% والجمود شبه التام الذي يشهده إجمالي الناتج المحلي يعتبران من أسباب انخفاض الدخل الفردي الذي يبلغ في الوقت الراهن حوالي 160000 فرنك إفريقي وهو الدخل الأدنى في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا. وهذا يعني بالدولار الأمريكي أن الدخل الفردي في عام 2004 يساوي ثلثي الدخل الفردي في عام 1999 (أي 331 دولاراً أمريكياً مقابل 514 دولاراً أمريكياً).

43. هناك عوامل عدة تفسر ضعف أداء الاقتصاد الكلي ومنها:

– عدم الاستقرار السياسي والفلتان الأمني اللذان منعا المستثمرين والشركات من القيام بأنشطة إنتاجية غير الأنشطة المعيشية

¹ تعتمد تقديرات النمو التي أعدها صندوق النقد الدولي على 3 سيناريوهات مختلفة. ووفقاً للسيناريو الأساسي، يتوقع تحقيق نمو بمعدل 3,5% لعام 2006، بينما يشير السيناريو الإيجابي إلى إمكانية تحقيق نمو بمعدل 5%. وأخيراً، فإن السيناريو السلبي يتوقع تحقيق نمو بمعدل 1%،

- ساهم سوء الحكم وعدم فعالية الإدارة في تدهور بيئة الأعمال
- إن الوضع المتدهور للبنى التحتية يضخم من تكاليف الإنتاج ويقلل من تنافسية القطاعين الزراعي والصناعي.
- يعوق ضعف النظام المالي تعبئة الادخار لتمويل الاستثمارات الإنتاجية
- إن تدمير الرأس المال البشري بسبب تدهور الظروف الصحية والهياكل التعليمية والوصول المحدود إلى الخدمات الاجتماعية أمور تعرقل النمو الاقتصادي. ويؤدي ضعف النمو الاقتصادي إلى سوء أداء الخدمات الاجتماعية.

44. أما الكميات النقدية المجمعة فهي في أحسن حال لأنها خاضعة لسيطرة بنك دول وسط إفريقيا. وقد ارتفع معدل التضخم في عام 2005 إلى 2,4% مما يشكل انخفاضا كبيرا مقارنة بمعدل التضخم في عام 2004 الذي بلغ 4,4%. وقد أصبح مجددا معدل نمو الكتلة النقدية إيجابيا في عام 2004 بعد ثلاث سنوات من نمو سلبي. ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2004، في ائتمان الدولة والقطاع الخاص، الأمر الذي تسبب في ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 14,4%. وفي الوقت نفسه، تراجع نمو ائتمان القطاع الخاص الذي يعتمد على واردات النفط والتمويلات في قطاع الغابات في عام 2005، الأمر الذي مكن من تحقيق الاستقرار التدريجي لمعدل النمو النقدي. غير أن نمو الكتلة النقدية قد استأنف خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2005 وذلك بسبب تدفق ودائع المنظمات الدولية ونمو المركز المدين للحكومة.

45. في الفترة ما بين 2001 و2003، ارتفع العجز في الحسابات الجارية من 2,5% من إجمالي الناتج المحلي (17,8 مليار فرنك إفريقي) إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي (33,9 مليار فرنك إفريقي). ويعكس هذا التدهور على وجه الخصوص الصعوبات التي تواجه الميزان التجاري حيث انخفض صادرات الماس من 41,2 مليار فرنك إفريقي إلى 34,6 مليار فرنك إفريقي. وخلال الفترة 2004-2005، انخفض العجز في الحسابات الجارية (3,9% من إجمالي الناتج المحلي) وإن كان الميزان التجاري ظل يعاني من العجز ذلك أن الزيادة في أسعار المنتجات النفطية كانت أكبر من الأرباح المكتسبة من صادرات الخشب والماس. إن جمهورية إفريقيا الوسطى ليست تنافسية لأن الصادرات تتأثر سلبا بتكاليف الإنتاج الباهظة (على سبيل المثال، الطاقة والنقل). أما التكاليف الباهظة لأسعار النقل ستحد من وصول منتجات البلاد إلى الأسواق الإقليمية والدولية، الأمر الذي يقلل من النفع الذي يمكن أن يعود به تحرير التجارة على الاقتصاد.

46. فيما يخص وضع الديون العامة، فإن الأزمة الاقتصادية تنعكس في (أ) التكلفة العالية لخدمة الديون (ب) تقلص الموارد (ج) وتراكم المتأخرات. بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي 748,5 مليار فرنك إفريقي في عام 2005، فإن مبلغ الديون

المستحقة قد وصل إلى حوالي 540,75 مليار فرنك إفريقي من بينها 129,5 مليار تمثل ديونا ثنائية و354,1 ديونا متعددة الأطراف. بالرغم من تراكم المتأخرات الخارجية، فإن مخزون الديون الخارجية قد انخفض من 104 % من إجمالي الناتج المحلي في أواخر عام 2003 إلى 86 % في 2004. وفي عام 2006، بلغت خدمة الديون العامة لجمهورية إفريقيا الوسطى مبلغ 16,1 مليار فرنك إفريقي منها 4,4 مليارات تمثل المستحقات الجارية، بينما تبلغ المستحقات للبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وحدهما 50 و10 مليون دولار على التوالي، أي ما إجماليه أكثر من 30 مليار فرنك إفريقي. وتبلغ المتأخرات 192,98 مليار فرنك إفريقي من بينها 122,9 مليار مستحقة للدائنين الثنائيين و69,09 مليار للدائنين متعددي الأطراف². وتبلغ متأخرات الديون الداخلية حوالي 200 مليار وهو مبلغ يحتاج إلى التأكيد عن طريق مراجعة دولية. وعلى هذا الأساس، يبدو أن الوضع صعب للغاية ويتطلب حولا مناسبة. ويشكل حل مشكلة المتأخرات شرطا أساسيا لتطبيع العلاقات مع الجهات المانحة.

المالية العامة

47. يشكل وضع المالية العامة عاملا رئيسيا لعدم استقرار الاقتصاد الكلي في جمهورية إفريقيا الوسطى. وتتميز ميزانية البلاد بعدم التوازن الهيكلي بين الإيرادات والنفقات والتراكم الكبير للمتأخرات -الداخلية والخارجية- خلال السنوات القليلة الماضية. ونلاحظ أن هناك تأثيرا كبيرا لنظام الضرائب على التجارة الدولية (حوالي 40% من إجمالي إيرادات الضرائب) بينما تمثل رواتب وأجور الموظفين الجزء الأكبر من النفقات العامة³. وينص القانون المالي لعام 2006 على عدم زيادة المتأخرات. غير أن فائض النفقات على الإيرادات والرصيد الداخلي السلبي يتطلبان تمويلا إضافيا بنسبة 27,1 مليار فرنك إفريقي لسد هذا العجز.

² فيما يلي التوزيع المفصل للمتأخرات: 46% للدائنين متعددي الأطراف باستثناء منتدى باريس، 6% للدائنين الثنائيين ومنتدى باريس وبنك التنمية الإفريقي، 12% للبنك الدولي 14% للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا 4% صندوق الأوبك للتنمية الدولية.
³ يوجد الوصف التفصيلي لمكونات الإيرادات والنفقات في الملاحق

الجدول 1: جدول العمليات المالية لحكومة إفريقيا الوسطى
بالمليار فرنك إفريقي

2006 ^أ	2005 ^ب	2004 ^أ	2003	2002	2001	
68.3	58.4	55.8	53.7	78.4	63.2	الإيرادات
-106.1	-120	-93.4	-85.5	-114.6	-93.6	النفقات
						تغير المتأخرات ^د
0	12.8	2.9	6.2	-4.7	-15.1	الداخلية
0	17.7	18.2	24.3	26.1	7.8	الخارجية
-37.8	31-	-16.6	-1.4	-14.8	-37.7	إجمالي الميزان (رصيد الخزينة)
10.7						التمويلات المكتسبة
22.3	21.3	8.1	-1.3	14.5	26.5	الخارجية
-11.6	9.8	8.5	2.7	0.4	11.2	الداخلية
27.1						التمويل المتبقي
784.5	709.9	703.2	699.2	726.2	709.2	إجمالي الناتج المحلي

المصدر: سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى لجميع السنوات باستثناء سنة 2004. مصدر البيانات المتعلقة بعام 2004 هو صندوق النقد الدولي.
إشارات: أ تقديرات صندوق النقد الدولي، ب الإنجاز المقدر، ج قانون المالية لعام 2006، د التغيير السلبي يعني انخفاض المتأخرات، التغيير الإيجابي يعني تراك المتأخرات

48. هناك عاملان يفسران الضعف الذي يعاني منه هيكل الإيرادات. أولاً، الجمود الاقتصادي تسبب في تضيق أساس الضرائب. فضلاً عن ذلك، فإن سوء الإدارة (الذي يشكل الفساد أحد أبرز معالمه) والقدرات المحدودة للإدارة الحكومية قد أدت إلى سوء الأداء في مجال تحصيل الضرائب. ويبلغ ضغط الضرائب (إجمالي إيرادات الضرائب بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي) معدل 8% مقابل معدل 20% لدول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وحوالي 25% لإفريقيا جنوب الصحراء. وقد أثر قرار تجميد أسعار الوقود سلباً على الإيرادات الضريبية.

49. في محاولة لإصلاح المالية العامة، تقوم الحكومة منذ عام 2004 (بالتوازي مع بدء برنامج فترة ما بعد النزاع 1 لصندوق النقد الدولي) بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز مراقبة الواردات على مستوى مراكز الجمارك وتحسين مراجعة وتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتخفيف ممارسات الرشوة. ولسوء الحظ، فلم تؤد هذه الإجراءات إلى رفع مستوى الإيرادات مقارنة بإجمالي الناتج المحلي. وفي 2006، عملاً ببرنامج فترة ما بعد النزاع 2، تمت برمجة إجراءات جديدة بهدف توسيع أساس الضرائب وتنفيذ آليات عملية للاستفادة الأمثل من إيرادات الميزانية (أنظر الملحق).

50. فيما يتعلق بالنفقات، وضعت الحكومة في 2004 استراتيجية لإدارة الخزينة والنفقات العامة، بما في ذلك الإجراءات من أجل تخفيض الرواتب ومراقبة حجم الموظفين. غير أن كتلة الرواتب في عام 2005 كان بنسبة 5.5% فوق إجمالي الناتج المحلي أي ما إجماليه 3 مليارات فرنك إفريقي وهو مبلغ يمتص الجزء الأكبر من الخزينة. أما الأداء غير المرضي لبرنامج فترة ما بعد النزاع 1⁴ فيعود إلى عدم قدرة السلطات المعنية بالضرائب على مراقبة التجاوزات في النفقات الأولية. وبالنسبة لعام 2006، التزمت الحكومة باتخاذ تدابير صارمة للحد من النفقات لاسيما فيما يتعلق باستهلاك السلع والخدمات (أنظر الملحق).

هـ) التحليل القطاعي

الزراعة والقطاع الحرجي

⁴ تمت ملاحظة سوء أداء جمهورية إفريقيا الوسطى خلال الفترة ما بعد النزاع 1 خلال المشاورات في إطار المادة 4 التي أجراها صندوق النقد الدولي في يوليو 2005 مع سلطات البلاد (أنظر تقرير صندوق النقد الدولي عن الدول رقم 424/05 الصادر في ديسمبر 2005). وقد جاء في المذكرة السياسية والاقتصادية والمالية لعام 2006 التي تم إعدادها لإطلاق فترة ما بعد النزاع 2 (الصفحة 3، الفقرة 11 ما يلي: "بالرغم من كل هذه الإصلاحات، فإن أداء المالية العامة لم يكن على مستوى التقديرات".

51. تتوفر لدى جمهورية إفريقيا الوسطى موارد طبيعية وظروف مناخية مناسبة جدا للأنشطة الزراعية. تقدر الطاقة الزراعية بـ 15 مليون هكتار من الأراضي الزراعية منها 0,7 مليون هكتار يتم استغلالها سنويا. غير أنه يتبين من تحليل القطاع الزراعي أن الأداء ضعيف بسبب الأزمات والحروب التي عانت منها البلاد لسنوات عديدة وتدهور معدلات التبادل بين 1997 و2003 بعد انخفاض أسعار منتجات التصدير الرئيسية (القهوة والقطن والخشب والماس) وانخفاض سعر الدولار وتجميد التمويلات الخارجية. وقد أدى هذا الوضع إلى تفكيك الهيكل الريفي والنسيج الأسري.

52. يتكون الإنتاج النباتي بشكل أساسي من المحاصيل الغذائية (663000 هكتار) التي تغطي عليها المانيهوك الذي يشكل الغذاء الأساسي لسكان. وقد بلغ الإنتاج السنوي لهذا المحصول 560 طنا في عام 2000 و562 طنا في 2002 ويشمل 40% من المزارع. وتأتي في المرتبة الثانية زراعة الفول السوداني والذرة اللذين يبلغ إنتاجهما 122000 و107000 طن على التوالي. أما الذرة البيضاء والأرز والسباخة والإينيام والقلقاس أو الموز، فإنه يتم إنتاج كميات أصغر منها وهي مخصصة بشكل أساسي للاستهلاك الذاتي. إن أداء كل هذه الزراعات ضعيف بشكل عام مقارنة بمستوى الأمطار. ويبلغ متوسط غلة المحاصيل 3 أطنان في كل هكتار واحد للمانيهوك و900 كلغ/هكتار واحد للذرة والفول السوداني و1,1 طنا للذرة البيضاء. وفي القوت الراهن، فإن المحاصيل الغذائية ليست كافية لتغذية السكان، الأمر الذي تسبب في تصاعد انعدام الأمن الغذائي في البلاد.

53. شهدت زراعة القطن التي تعتبر مصدر الرزق المباشر لحوالي 100 ألف شخص انخفاضا في إنتاجها من 60 ألف طن (قبل 30 عاما) إلى 6000 طن في 2004 كما تشهد اختلالا في هياكل وتكاليف الإنتاج وانخفاضا في الإنتاجية وارتفاعا في تكاليف الإنتاج بسبب عدم امتلاك البلاد منفذا على البحر وانخفاض الأسعار العالمية وكذلك سعر المنتجين ومتأخرا بنسبة مليارين من الفرنك الإفريقي لصالح المنتجين وخلا في دوائر التسويق وقدم الأجهزة وانعدام ثقة المنتجين.

54. أما زراعة القهوة التي تعتبر مصدر الرزق لحوالي 10% من السكان، فتقوم بها مزارع صغيرة وأسرية تتراوح مساحتها ما بين 1 و10 هكتارات. بلغ الإنتاج 4000 طن في 2002 و1997 و3593 طن في 2003 و2004 مع غلة ضعيفة بشكل عام (300 كلغ/هكتار). وقد أدت الأسعار العالمية المنخفضة وأسعار المنتجين وكذلك ضعف الإنتاجية إلى تدهور مستوى دخل المنتجين وإيرادات الصادرات.

55. شهدت المحاصيل الصناعية (النخيل، التبغ، خشب السكر) انخفاضا مدوفا في 1992 و1993 ثم ارتفاعا هاما ابتداء من عام 1994 أعقبه انخفاض من 1996

إلى 2003 نتيجة القلاقل الاجتماعية وانعدام الأمن. ويعود الانخفاض، من بين أمور أخرى، إلى انخفاض الأسعار العالمية خلال هذا العقد ولكن أيضا إلى سياسة غير ناجحة لإعادة الهيكلة وسياسة غير فعالة ومكلفة لدعم الأسعار.

56. يطغى على القطاع الفرعي لتربية المواشي الأبقار المرتادة للكلاً حيث يقدر عددها في 2003/2002 ب 3348000 رأس فضلا عن 150 ألف رأس من الأبقار التي يمتلكها مزارعون رعاة يمارسون الزراعة المقرونة. وتمثل هذه الماشية 98% من إنتاج لحوم الأبقار و100% من إنتاج اللبن. وتمثل الأراضي الصالحة للرعي 16 مليون هكتار وهي قادرة على أن تتحمل مزيدا من الأبقار. غير أن هذه الأراضي لا تستغل بما فيه الكفاية. وفيما يخص المياه الرعوية، فإن البلاد لا تمتلك إلا 10 خزائن لسقي الماشية المرتادة للكلاً. وهذه الخزائن هي بمثابة أحواض تم تجهيزها بالقرب من المجاري المائية على طول الطرق التي تسلكها الماشية. وتشكل الغابة تراثا وطنيا هاما. وإضافة إلى المساحات الكبيرة من السافانا الجنبية أو الشجرية، تغطي الغابة المكثفة والرطبة 5,4 مليون هكتار مع طاقة حرارية تقدر ب 3,8 ملايين هكتار من الغابات المفيدة في الغرب وفي الجنوب الغربي من بينها 3,2 ملايين هكتار مخصصة للاستغلال. وفي عام 2002، أنتج هذا القطاع 737544 مترا مكعبا من الخشب (جذوع الأشجار، خشب الصنوبر، الخشب الملبس) تم استغلال 392940 مترا مكعبا منها. إن معدل التحويل ضعيف (14%) ويعاني القطاع من سوء الإدارة العامة التي تؤدي إلى عدم التقيد بالنظم وإلى الاستغلال المفرط وتدمير الموارد.

البنية التحتية

57. إن القطاع بعمومه في وضع هش للغابة بينما تعاني شبكة التلفون من التخلف الشديد. وإذا كانت العاصمة بانغي تحظى بتغطية مقبولة، إلا أن الأماكن الأخرى من البلاد تكاد تكون معزولة.

58. تدهورت شبكة الطرقات منذ عدة سنوات بسبب غياب الصيانة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحصار الذي تعاني منه البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي. تتكون شبكة الطرقات من: (أ) 4000 كلم من الطرق الوطنية تم تعبيد 683 كلم منها و15368 كلم من الطرق الثانوية والطرق الريفية. وفي المناطق الريفية، تجدر بالملاحظة الوضع المتدهور جدا للطرق والممرات التي تأثرت بشكل كبير بظروف إنتاج وتسويق المنتجات الريفية. كما تأثرت الملاحة في نهر أوبانغي بشكل كبير بالحرب التي شهدتها البلاد في عام 2002. فضلا عن ذلك، فإن النهر غير صالح للاستخدام طوال السنة. فهو صالح للملاحة في الفترة من يوليو إلى ديسمبر وهي الفترة التي يرتفع فيها منسوب المياه. أما النقل الجوي فليس أحسن حالا. فهناك عدد قليل من الشركات الجوية التي تنظم رحلات إلى بانغي.

المناجم والطاقة والمياه

59. بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم بكافة جوانب القطاع المنجمي وإصدار مرسومين بشأن صلاحيات وتنظيم وسير الوكالة المستقلة لتنظيم قطاع الكهرباء من جهة وتحديد صلاحيات وتنظيم وسير الوكالة المستقلة لمد الأرياف بالكهرباء من جهة أخرى، فإن هذه القطاعات تواجه صعوبات جسيمة.

60. المناجم: يتميز قطاعا الماس والذهب بالإنتاج التقليدي. ووفقا للتقارير الرسمية، فإن أرقام الإنتاج في هبوط مستمر من 531000 قيراط في عام 1994 إلى 378000 في عام 2003. وخلال الفترة الأولى، انخفضت قيمة الصادرات الرسمية من 75 إلى 49 مليون دولار. فضلا عن ذلك، فهناك عجز في إدارة القطاع واستغلال غير كاف لباطن الأرض الغنية بالمعادن وسوء استغلال الإمكانيات الهائلة للبلاد في مجال الذهب والماس والأورانيوم وغيرها وذلك بسبب قلة أعمال التنقيب في القطاع فضلا عن انتشار الغش والتهريب نتيجة مسامية الحدود وانعدام الأمن. ويشكل انعدام الأمن حول المناجم التقليدية مشكلة كبيرة حيث يتعرض العاملون فيها وغيرهم من المتعاملين الاقتصاديين لمصادرة ممتلكاتهم من قبل المقاتلين السابقين و/أو غيرهم من العناصر الإجرامية.

61. الطاقة والمياه: لاحظنا أن نسبة تغطية احتياجات الطاقة ضعيفة جدا فضلا عن غياب مدونة للكهرباء قادرة على حماية المستخدمين وتطوير القطاع والخطر المحدق لانقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر في كافة أرجاء البلاد وذلك نتيجة تدهور الأجهزة، وعدم قدرة البلاد على تلبية احتياجات السكان في مجال المياه الصالحة للشرب. وفي هذا الصدد، شدد المسؤولون في شركة الطاقة الكهربائية في جمهورية إفريقيا الوسطى وعدد من المتعاملين الاقتصاديين بشكل خاص على ضرورة العاجلة لإصلاح المنشآت الكهرومائية في بوالي.

الأنشطة الصناعية والتجارية

62. باستثناء القطاع الزراعي، تتلخص مجالات أنشطة القطاع الخاص في الصناعات الاستخراجية والنقل والتجارة بالجملة والتفصيل. وقد تسبب في تدهور مناخ الأعمال انعدام الأمن وتكاليف الإنتاج الباهظة نتيجة الوضع المتدهور للبنية التحتية وانهيار الخدمات العامة والفساد وعدم فعالية الإدارة العامة وأزمة المالية العامة. وبالتالي، فقد تراجع بشكل كبير عدد الشركات خلال السنوات العشر الماضية حيث انخفضت من 300 شركة تقريبا إلى 30 من بينها 20 شركة كبيرة. ومقارنة بعام 2003، انخفضت مساهمة القطاع في إجمالي الإنتاج المحلي بنسبة 40% في

عام 2005 بسبب الخسائر التي تكبدتها الشركات التحويلية وشركات البناء عقب أعمال النهب وتدمير الممتلكات. كما تراجعت الأنشطة الاستخراجية بسبب انعدام الأمن الذي يسود مناطق الإنتاج وعدم تنافسية المنتجات بسبب عدم تقييم معدل الصرف الحقيقي.

القطاع المالي

63. إن القطاع المالي في جمهورية إفريقيا الوسطى ليس متطورا بما فيه الكفاية ويبدو هشاً للغاية. ويمثل الائتمان المنزلي حوالي 16% من إجمالي الناتج المحلي. غير أن حوالي 52% من هذا الائتمان مخصص للقطاع العام و7% للشركات العامة. إن ضعف التوسط المالي يواكبه وصول محدود إلى الخدمات المالية، الأمر الذي يمنع سكان الأرياف من تطوير أنشطتهم. ويقدر إجمالي الودائع في البنود بحوالي 4,5% من إجمالي الناتج المحلي بينما يبلغ المتوسط في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 20%. وتوجد البنوك التجارية الثلاثة في العاصمة بانغي وليس لها إلا عدد قليل من الفروع في بقية أنحاء البلاد. أما مؤسسات الائتمان الصغير، فتكاد تكون منعدمة باستثناء الائتمان التعاوني في إفريقيا الوسطى الذي يضم في عضويته حوالي 50 ألف شخص.

64. إن السبب في مشاكل القطاع المالي يعود إلى عدم الاستقرار السياسي وتراجع النشاط الاقتصادي اللذين يحولان دون تدفق الاستثمارات. ويقل اعتماد القطاع العام على موارد البنوك التجارية من سيولة القطاع العام ويؤدي إلى منع القطاع الخاص من الاستفادة من الائتمان. وقد قامت اللجنة المصرفية الإقليمية بخفض رتبة البنوك الثلاثة في إفريقيا الوسطى علما أن أحد هذه البنوك يواجه وضعاً حرجياً. وعليه، فإن النظام المالي يصعب عليه تعبئة وتحصيل وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير القطاع الخاص.

صورة الفقر

65. يساهم ضعف النمو الاقتصادي والجمود في الدخل الفردي والوصول المحدود إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في تعميق الفقر وتوسيع هوة التباينات داخل السكان (أنظر الجدول 2)

الجدول 2: مؤشرات الفقر النقدي في جمهورية إفريقيا الوسطى

المؤشر	الوصف	القيمة
الفقر العام	نسبة الأشخاص (أو الأسر) التي يقل مستوى نفقاتهم عن الحد الأدنى المطلوب للحصول على سلة أغذية متوازنة لتلبية الاحتياجات الغذائية. وبالنسبة لجمهورية إفريقيا الوسطى، قدر التحقيق حول الظروف المعيشية السر في عام 2003 هذا المبلغ (خط الفقر العام) ب 241444 فرنكا إفريقيا سنويا في الوسط الحضري و 172776 فرنكا إفريقيا في الوسط الريفي	71%
الوسط الريفي الوسط الحضري		72% 68%
الفقر الغذائي الريفي	نسبة الأشخاص (أو الأسر) التي يقل مستوى نفقاتهم عن الحد الأدنى المطلوب للحصول على سلة أغذية متوازنة لتلبية الاحتياجات الغذائية. تقدر خط الفقر الغذائي في الوسط الريفي ب 120896 فرنكا إفريقيا سنويا	60%
الفقر الغذائي الحضري	قدر خط الفقر الغذائي في الوسط الحضري ب 149276 فرنكا إفريقيا سنويا	51%
مؤشر جيني	يقدر مؤشر جيني المساحة بين منحنى لورينز لتوزيع الدخل والمنحى الذي يمثل التوزيع المتكافئ للدخل (توزيع عادل بحيث يكون الدخل الفردي متساويا للجميع). ويتفاوت مؤشر جيني من 0 (الحد الأقصى من الإنصاف) و 1 (الحد الأدنى من عدم الإنصاف) وتشير القيم الأعلى لمؤشر جيني إلى توزيع أكثر عدالة. ولغرض تفسير المؤشر، يتعين الأخذ في الاعتبار أن البرازيل وهي دولة صاعدة تعتبر غير متكافئة يقدر مؤشرها بحوالي 0.6. ولم تتجاوز قط مؤشر الدول الصناعية 0.5 بل ويتفاوت بين 0.25 و 0.35. وفي العديد من الدول الواقعة جنوب الصحراء، يتأرجح مؤشر جيني بين 0.45 و 0.55.	0.689 0.773
الوسط الريفي الوسط الحضري		

المصدر: سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى

66. تبين البيانات السابقة أن 71% من السكان يعيشون تحت خط الفقر المدقع أي أن 7 أسرة من أصل 10 لا تمتلك الدخل الكافي لتلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الأساسية. وفي الوسط الريفي، تبقى 6 أسر من أصل 10 عاجزة عن تلبية احتياجاتها الغذائية بينما تصل هذه النسبة إلى 5 أسر من أصل 10 في الوسط الحضري. كما أن التباينات تظل واضحة فيما يتعلق بتوزيع الثروات: في الوسط الريفي، يتحكم الـ 10% من السكان في 60.6% من إجمالي الدخل بينما يكتفي الـ 10% الأكثر فقرا بـ 0.25%. وفي الوسط الحضري، يبلغ التفاوت بين الـ 10% الأكثر ثراء والـ 10% الأكثر فقرا 75% من إجمالي الدخل مقابل 0.15%.

67. وصل الفقر في الأرياف إلى مستويات مخيفة (تحت 80% من الفقر المدقع)، لاسيما في مقاطعتي الشمال الغربي (نانا غريبيزي وأوهام) والجنوب الشرقي (امبومو الأعلى واملومو وكوتو الأعلى) ويمتلك بعض من هذه المناطق موارد منجمية وحرارية واسعة إلا أن العزلة التي تعاني منها وعدم توفر البنية التحتية وانعدام الأمن السائد فيها بسبب النزاعات في البلدان المجاورة مثل السودان وتشاد، أمور تؤخر نموها الاقتصادي. وتشهد بعض المدن داخل المقاطعات نسبة فقر تحت المتوسط الوطني. كما أن نسبة الفقر في مدينة بانغي عالية جدا (70.6%) لاسيما فيما يتعلق بالفقر الغذائي (53%). وأخيرا، فإن قطاعات الزراعة والخدمات/التجارة والقطاع غير الرسمي هي الأكثر فقرا.

68. ومن دواعي القلق أيضا الطابع غير الغذائي للفقر حيث تشير التقديرات إلى أن 51% من السكان (15 سنة فأكثر) يعاني من الأمية و30% لا يمكن له الوصول إلى نقطة مياه. ووفقا لتحقيقيين أجرتهما الحكومة في 2003، فإن نصف الأسر في إفريقيا الوسطى لا يمتلك وسائل العيش المقبول سواء فيما يخص بالإسكان وظروف العيش (الوصول إلى المياه وغياب أماكن الترفيه والتسلية ومصادر الطاقة) والتجهيزات⁵. إن نسبة الفقر الذي تعاني منها الأسر أعلى في مقاطعة أوهام (79%) من الأسر تعاني من الفقر) وفاكاغا (74.7%) ونانا غريبيزي (73.8%) واملومو الأعلى (73%)

و) الوضع الاجتماعي

69. لاحظت البعثة أن مسؤولي الوزارات يجمعون على تدهور الظروف الاجتماعية وذلك من خلال تآكل الهامش لتوفير الخدمات الأساسية للسكان في

⁵ المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي "ملخص الإحصاء العام للسكان والإسكان، ديسمبر 2003" الصادر في 30 يونيو 2005، صفحات 53-55.

المناطق المتأثرة. ويعود السبب الرئيسي لهذا الوضع إلى صعوبة صياغة وتنفيذ إطار سياسي قابل للحياة من شأنه الإسهام في تحسين الظروف المعيشية للسكان. ومن بين عدم التوازنات في الاقتصاد الكلي التي كرسست عدم كفاءة هذا الإطار، سجلت البعثة أن موظفي الدولة ممن تحدثت إليهم يرون أن السبب هو الإدارة غير الفعالة للمالية العامة. وقد تسبب الاهتمام المبالغ فيه لدفع الرواتب وغيرها من النفقات التشغيلية في الحيلولة دون تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة. ولذلك فإن دليل التنمية البشرية قد تراجع من 0.366 في عام 2001 إلى 0.355 في عام 2003 (مقابل 0.615 لإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء).

تطور المؤشرات الاجتماعية

(أ) الأداء الضعيف لقطاع التعليم

70. لن يكون من باب الإنصاف إنكار الجهود التي تم بذلها لتعزيز التعليم الوطني. غير أنه بالرغم من ذلك ظل يعاني من صعوبات جمة حسب المسؤولين المحليين منها القاعات المكتظة بالتلاميذ والنقص في عدد المدرسين والتجهيزات والأدوات المدرسية. (أنظر الجدول 3)

الجدول 3:

العدد المقدر للتلاميذ (2004-2005)

الإجمالي	البنات	الذكور	
			التعليم الابتدائي
416661	166601	250060	عدد التلاميذ (النظام الرسمي)
32381	14301	18080	عدد التلاميذ (النظام الخاص)
449042	180902	268140	الإجمالي
4764	--	--	عدد المدرسين (النظام الرسمي)
636	--	--	عدد المدرسين (النظام الخاص)
			التعليم الثانوي
53334	19495	33839	عدد التلاميذ (النظام الرسمي)
4524	2201	2323	عدد التلاميذ (النظام الخاص)
57858	21696	36162	الإجمالي
1074		--	عدد المدرسين (النظام الرسمي)
217		--	عدد المدرسين (النظام الخاص)

وضع البنى التحتية (2004-2005)

الإجمالي	التعليم الخاص	التعليم العام	عدد المدارس الابتدائية
1493	215	1278	عدد المدارس الثانوية
90	32	58	<u>المصدر:</u> وزارة التربية الوطنية ومحو الأمية والتعليم العالي والأبحاث

ويتبين مما سبق أنه يوجد متوسط:

- مدرس واحد لـ 87 تلميذا في التعليم الابتدائي العام
- مدرس واحد لـ 51 تلميذا في التعليم الابتدائي الخاص
- مدرس واحد لـ 50 تلميذا في التعليم الثانوي العام
- مدرس واحد لـ 21 تلميذا في التعليم الثانوي الخاص
- كتاب حساب واحد لـ 6 تلاميذ
- كتاب قراءة واحد لـ 10 تلاميذ
- طاولة واحدة لتلميذين (2).

فيا يتعلق بالتعليم الجامعي، تجدر الإشارة إلى أنه توجد جامعة واحدة في بانغي. وتوجد البيانات الخاصة بالجامعة لعام 2004 في الجدول رقم 4

الجدول 4

عدد المحاضرين	عدد الأساتذة	عدد المكاتب	عدد المباني	عدد الطلاب	
28	1	8	1	1687	كلية الآداب
06	1	8	1	2122	كلية القانون والاقتصاد
08	4	7	1	855	كلية العلوم
06	00	5	1	383	المدرسة العليا لتدريب الأساتذة
00	00	7	1	226	المعهد الأعلى للتكنولوجيا
-	-	5	3	94	المعهد الأعلى للإدارة
00	00	3	5	205	المعهد الأعلى للتنمية الريفية

المصدر: وزارة التربية الوطنية ومحو الأمية والتعليم العالي والأبحاث

71. يتبين من خلال البيانات السابقة أنه لا بد من إصلاح قطاع التعليم في إفريقيا الوسطى. ويشهد القطاع إضرابات متكررة بسبب عدم دفع رواتب المدرسين الذين ترك العدد الأكبر منهم عملهم. وعليه، فإنه من غير المفاجئ أن تصل الخدمات التعليمية في المستوى الابتدائي إلى مستوى مترد جدا. ويمثل معدل الالتحاق

الإجمالي إلى التعليم نسبة عدد التلاميذ المنتسبين للمرحلة الابتدائية إلى عدد الأطفال في سن التعليم أي السكان الذين يتفاوت عمرهم ما بين 6 و 11 سنة. وعلى الصعيد الوطني، انخفض معدل الالتحاق الإجمالي إلى التعليم من 73.5% في عام 1988 إلى 68.7% في عام 2003. وللوقوف على حقيقة تعليم الأطفال في سن التعلم يتم اللجوء إلى معدل الالتحاق الصافي إلى التعليم الذي يمثل نسبة الأطفال الذين يتراوح عمرهم ما بين 6 و 11 عاما والذين تم تسجيلهم فعلا في المدرسة الابتدائية إلى نسبة الأطفال الذين يتراوح عمرهم فيما بين 6 و 11 سنة. وعلى الصعيد الوطني، يبلغ معدل التعليم الصافي 40.7% وتبلغ هذه النسبة 44.3% للذكور و 36.9% للبنات. وقد شهدت هذه النسبة انخفاضا أكبر في المرحلة الابتدائية حيث انخفضت من 74.8% في عام 1988 إلى 42.9% في عام 2000 و 40.7% في عام 2003. فضلا عن ذلك، فهناك اختلال كبير في التوازن الإقليمي في مجال الوصول إلى التعليم الأساسي حيث يبلغ معدل الالتحاق الصافي إلى التعليم 79.5% في بانغي. وهذا الوضع جاء نتيجة غياب السياسة اللامركزية وظاهرة الهجرة الريفية، الأمر الذي تسبب في نفور المدرسين من المناطق الداخلية.

72. فضلا عن ذلك، يبقى النظام التعليمي أحد المشاغل الرئيسية في ظل انخفاض المعدل الصافي لمحو الأمية من 74% في عام 1988 إلى 49% في عام 2003. وهناك تباينات كبيرة بين الأقاليم والجنسين زاد في حدتها النسبة العالية لترك المدرسة. وتدرك سلطات وزارة التعليم تماما ضرورة إجراء إصلاح عميق للنظام التعليمي في جمهورية إفريقيا الوسطى وإعادة تفعيله. وتشكل خطة العمل الوطنية من أجل التعليم للجميع برنامجا يهدف إلى النهوض بالقطاع التعليمي ويدل على العلاقة الوثيقة بين التقدم السياسي والاستثمار في المعرفة والتدريب. وقد أقر موظفون كبار أن الخطة لم يتم تنفيذها على الوجه المطلوب بسبب النقص في الموارد المالية.

(ب) هشاشة الظروف الصحية

73. كما هو الحال في الأماكن الأخرى، يجب أن يكون الأشخاص على صحة جيدة لكي يكونوا منتجين. ويتبين من خلال المعلومات التي تلقتها البعثة أن مؤشرات الصحة في إفريقيا الوسطى منذرة بالخطر. ويبلغ معدل الوفيات حوالي 20 لكل ألف شخص بينما وصل معدل وفيات الأمهات إلى 1355 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي (420 في الجابون). أما معدل وفيات الرضع، فيبلغ 132 حالة وفاة لكل ألف طفل دون السن الواحد مقابل 64 في الجابون. وفيما يخص معدل وفيات الرضع والأطفال، فقط تم تسجيل 220 حالة وفاة لكل ألف طفل دون السن الخامس.

74. تعكس هذه المؤشرات الظروف الصحية المتدهورة التي يعيشها السكان بسبب الفقر والأمراض والعلاقات الجدلية بينهما. كما أن مشاكل سوء الإدارة في المؤسسات الصحية مثل سوء إدارة الموارد والشعور باليأس لدى العاملين بسبب عدم

دفع رواتبهم تشكل عوامل إضافية تحد من الوصول إلى الرعاية الصحية وتقلص من فرص تحسين الخدمات. كما أن مشكلة الوصول إلى الرعاية الصحية قائمة أيضا بسبب النقص في البنى التحتية والموارد وسوء توزيعها. إن توزيع العاملين الطبيين والمعاونين الطبيين يبقى غير متكافئ حيث أن مدينة بانغي تكاد تحتكر باستخدام أغلبية الموارد البشرية. وفي بانغي يوجد طبيب واحد لكل 6000 نسمة بينما تصل هذه النسبة في الأقاليم إلى طبيب واحد لكل 90000 نسمة أي أقل من ذلك بـ15%.

75. إن وباء الإيدز يشكل أحد المشاغل الرئيسية هو الآخر. وهو بصدد أن يصبح السبب الرئيس للإصابة بالمرض والوفيات. وقد بلغ عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر من 300000 شخص من بينهم 230000 من الكبار الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و49 عاما. ووفقا لبيانات الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل في إفريقيا الوسطى (2004)، فإن معدل انتشار هذا المرض قد وصل إلى 16.5%. وبذلك تحتل جمهورية إفريقيا الوسطى المرتبة العاشرة في العالم والأولى في وسط إفريقيا ضمن الدول الأكثر تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يدل على جسامه الضرر وما يحمله من تهديدات على التنمية الاجتماعية الاقتصادية كما أنه كارثة إنسانية تتطلب عملا قويا.

76. يواجه القطاع الصحي قيودا بسبب القدرات الضعيفة للإطار المؤسسي وندرة الموارد. فالمؤسسات الصحية لا توجد بالعدد الكافي فضلا عن أن العاملين تحت المعايير وأن الجزء الأكبر من هذه الهياكل قديم ويفتقر إلى تجهيزات العمل.

المساعدة الإنسانية

77. أثارت العودة إلى الشرعية الدستورية التي توجت بتنظيم الانتخابات الأمل في عودة الاستقرار إلى البلاد والانتعاش الاقتصادي. غير أن الاضطرابات التي وقعت في أماكن كثيرة من البلاد قد زادت الوضع الأمني هشاشة وتسببت في نزوح ما بين 12000 إلى 15000 شخص نحو جنوب تشاد. وعلى الحدود المشتركة مع الكاميرون، أدى انعدام الأمن الناتج عن الهجمات التي تعرض لها الرعاة إلى مغادرتهم مناطق الرعي التقليدية والتوجه إلى الأراضي الكاميرونية.

78. وفي مجال حماية اللاجئين، تبذل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جهودا جبارة لتحسين الظروف المعيشية للاجئين من إفريقيا الوسطى في تشاد. ومنذ يونيو 2005، دخل حوالي 13000 لاجئ إلى الأراضي التشادية ويأتي أكثرهم من المدن المتاخمة للحدود مثل بوكينيغا وبيمال ماركوندا وبوسونغوا وباديم وبيكوتو وناناباكاسا. وقد أوضحوا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنهم فروا من انعدام الأمن السائد في شمال البلاد، لاسيما الهجمات التي تنفذها مجموعات مسلحة مختلفة

وأعمال الإعدام بإجراءات موجزة وحرقت منازلهم وأعمال التفتيش الوحشة التي يقوم بها جنود إفريقيا الوسطى في قراهم.

79. بالرغم من تدفق لاجئين جدد إلى جانب اللاجئين الموجودين منذ 2003، تمكنت المفوضية السامية لشئون اللاجئين من تعزيز مساهمتها لتمكين السكان من الوصول إلى الخدمات الأساسية. وقد قامت بمهمة تحقيق للتأكد من وجود لاجئين جدد وتسجيلهم.

80. إدراكا منهم لضرورة كفالة عيشتهم بأنفسهم، بدأ اللاجئون يمارسون أنشطة لكسب لقمة العيش تكميلا لمساعدة برنامج الأغذية العالمي. كما كان للدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية الإنسانية مثل أفريكان كونسيرن African Concern و أفريكير Africare ومنظمة أطباء بلا حدود، والصليب الأحمر التشادي أهمية قصوى، لاسيما المساعدة في مجال البيئة والتعليم وتوفير المياه وتوزيع الأغذية.

81. غير أن الوضع تدهور نوعا ما بسبب تزايد عدد اللاجئين واحتياجاتهم. وتعمل المفوضية السامية لشئون اللاجئين كل ما في وسعها لنقلهم بأسرع ما يمكن للحيلولة دون تعرضهم لمشاكل صحية والحد من تأثير وجودهم على الموارد المحدودة للمجتمع المحلي. بالرغم من أن الحالة الصحية للاجئين لا يشكل مصدر القلق، غير أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين ومنظمة أطباء بلا حدود الهولندية قد سجلتا بعض حالات سوء التغذية عند الأطفال.

82. وعليه، فإن موارد المفوضية السامية لشئون اللاجئين أخذه في النفاذ في ظل تزايد النفقات الخاصة بإعاشة اللاجئين الجدد. وبوصول 5000 لاجئ إلى تشاد و3000 إلى الكاميرون و4000 مشرد داخليا، يجمع مسئولو المفوضية السامية لشئون اللاجئين على أنه لم يتم إحراز تقدم هام في مجال المساعدة الإنسانية منذ الانتخابات التي أجريت في مايو 2005. ومن الواضح أن العودة الاختيارية تصبح مهمة يصعب تحقيقها في الوقت الذي أصبح فيه اللاجئون مقتنعون بأن انعدام الأمن أصبح شاملا. غير أنه وفي إطار أنشطتها المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية للاجئين، قد تواجه المفوضية السامية لشئون اللاجئين بعض الصعوبات في قدراتها على الحماية والمساعدة، خاصة أن ميزانيتها لعام 2006 لا تتجاوز 3.1 ملايين أورو لأكثر من 43000 لاجئ من جمهورية إفريقيا الوسطى.

ثالثا - تقييم احتياجات المساعدة والأعمال ذات الأولوية

(أ) احتياجات المساعدة الأكثر إلحاحا

الاقتصاد والمالية العامة

83. منذ عام 2001، توقفت جمهورية إفريقيا الوسطى عن دفع الديون المستحقة لدانيتها باستثناء صندوق النقد الدولي، الأمر الذي زاد علاقاتها مع الجهات المانحة تعقيدا. 6. ويتمثل أحد الشروط الأساسية لتطبيع هذه العلاقات في إيجاد حل لمشكلة المتأخرات.

84. قام الدائنون الرئيسيون متعدّدو الأطراف (بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي)، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وغيره من المانحين (بما في ذلك فرنسا والاتحاد الأوروبي) في مارس 2006، بوضع خارطة طريق مشتركة للتدخل في جمهورية إفريقيا الوسطى تتمثل حجر الزاوية فيها في تحديد استراتيجية انتقالية لإعادة الالتزام. وبالنسبة للمانحين فإن سداد المتأخرات يشكل الأولوية مقابل مساهمة رمزية من جمهورية إفريقيا الوسطى. فضلا عن ذلك، تنص خارطة الطريق على وضع استراتيجية تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الجارية وخطة قصيرة المدى لتمويل الفترة 2006-2007.

85. غير أن البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي شجدا على أن الاستراتيجية الانتقالية مشروطة بتنفيذ البرنامج-2 لفترة ما بعد النزاع. ويتعين على حكومة إفريقيا الوسطى تنفيذ الأعمال اللازمة لإنعاش المالية العامة وتحسين الحكم والشروع في تحقيق الأهداف النوعية والكمية التي حددها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك عدم تراكم متأخرات جديدة. (أنظر الملحق).

86. في هذا الإطار، تم تحديد الاحتياجات العاجلة كما يلي:

- المساعدة المالية لتغطية الرصيد التمويلي المتبقي المنصوص عليه في القانون المالي لعام 2006 والذي يبلغ 27.1 مليار فرنك إفريقي. ومن الضروري تمويل هذا العجز لتجنب تراك المتأخرات.
- المساعدة الفنية لتنفيذ الأعمال المبيّنة في المصفوفة المعنونة ب "الإجراءات الهيكلية ذات الأولوية لبرنامج فترة ما بعد النزاع لعام 2006" التي لم يتم بعد تنفيذها.
- المساعدة الفنية والمالية لاستكمال الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر. ولحسن الحظ، فإن انطلاق الاستراتيجية المؤقتة التي يعتمزم البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي تنفيذها ليس مشروطا باستكمال الوثيقة

⁶ غير أن جمهورية إفريقيا الوسطى قد حصلت على دعم مالي في إطار برنامج فترة ما بعد النزاع من صندوق النقد الدولي وبرنامج الدول ذات الدخل المنخفض والواقعة تحت الضغط للبنك الدولي واتفاقات كوتونو مع الاتحاد الأوروبي. كما قدم بعض الشركاء الثنائيين (فرنسا والصين والجزائر وتونس) الدعم المالي.

الاستراتيجية للحد من الفقر. غير أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات يمكن لها أن تجدد التزامها في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون فقط، وهي مبادرة تسمح بخفض مخزون الديون لجعلها قابلة للتحمل. غير أن الاستفادة من هذه المبادرة تتطلب من بين أمور أخرى استكمال الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر. وقد حددت خارطة الطريق للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي شهر نوفمبر 2006 كموعده أقصى لتقديم النص النهائي للوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر. وبالإيجاز، يكتسي استكمال عملية تحديد إطار الاقتصاد الكلي وكافة جوانب الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر أهمية قصوى.

مجال التنمية الريفية

87. يتبين من خلال تحليل مشاكل القطاع الزراعي والقطاع الحرجي والبنى التحتية أن من باب الأولوية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وتتمثل هذه الاحتياجات في (أ) البذور والأدوات الزراعية ومدخلات الزراعة و(ب) رواتب الكوادر والمستشارين و(ج) والتشاور بين السكان والسلطات و(د) تعزيز قدرات المنظمات المحلية للمنتجين.

مجال المناجم والطاقة والمياه

88. مكافحة التهريب والتزوير في قطاع المناجم (ب) تنويع مصادر الطاقة في البلاد من خلال بناء سدود ومحطات صغيرة لتوليد الكهرباء في جميع المناطق وتجهيز المواقع الجديدة وتعزيز قدرة شبكة بوالي التي تعتمده الحكومة إقامتها من خلال توسيع مصنع بوالي 2 للطاقة المائية (ج) تحسين الإدارة المالية والتجارية لشركتي الكهرباء والماء الوطنيتين في مجال دفع الفواتير وتحصيلها (د) تطوير الآبار لتحسين وصول السكان إلى المياه.

السياسة والحكم الرشيد

89. تقديم المساعدة الفنية للأعمال التالية:

- الحوار السياسي وتشجيع سياسة الوئام الوطني
- المساعدة المالية لدفع متأخرات الرواتب والمعاشات وغيرها وصولاً إلى ضمان دفعها بشكل منتظم في المستقبل.
- تشجيع سيادة القانون وضرورة أن تحمي الدولة حقوق الإنسان في جميع الحالات.

- تعزيز الخدمات القضائية لاسيما البت في الشكاوى ومقاضاة مرتكبي الجرائم وأعمال الاغتصاب وغيرها من الجرائم.

الأمن

90. لا تتوفر لدى جمهورية إفريقيا الوسطى الإمكانيات التي تمكنها من مراقبة حدودها مع دول الحوار. وتجدر الإشارة إلى أن مساحة البلاد والنقص في قوام قوات الدفاع والأمن يتطلبان أعمال قوية.

91. يجب أن يتضمن أي برنامج لإعادة هيكلة القوات ما يلي:

- تجنيد متجانس في جميع مناطق الجمهورية على أن يسمح ذلك بإضفاء الطابع الشبابي على القوات المسلحة.
- إرسال الضباط وضباط الصف إلى المدارس الإفريقية (المدارس الوطنية ذات الطابع الإقليمي) لتلقي التدريب فيها فضلا عن توفير التدريب الأساسي للجنود في مراكز التدريب من خلال التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء.
- الشروع في تنفيذ برنامج إصلاح البنى التحتية الذي تعهدت الصين وفرنسا بتمويله في إطار برنامج متوسط المدى.

92. تعزيز الإمكانيات المادية غير تلك التي ستنازل عنها القوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا بعد يونيو 2006. ويجب توفير التجهيزات الفردية ووسائل التنقل في إطار برنامج ثنائي أو متعدد الأطراف. ويمكن دفع رواتب أفراد القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى بشكل منظم بناء على دعم بسيط وانتقالي ومشروط للميزانية.

المجال الاجتماعي

93. وفي ظل جسامه تدهور الخدمات التعليمية والصحية، تواجه جمهورية إفريقيا الوسطى احتياجات كبيرة في مجال إعادة البناء يجب تلبيتها عن طريق الجهود الوطنية والمساعدة الخارجية. وفي الماضي، تبين من خلال التجارب أن الاستجابات للتحديات كانت تعتبر طموحة، الأمر الذي يفسر الفشل في تنفيذها بسبب غياب التمويل. ولا يتطلب إصلاح القطاعين تحديد الطموحات فقط ولكن أيضا تحديد الموارد التي يجب تعبئتها بواسطة تدخل مختلف الفاعلين.

94. تبذل البلاد الجهود للوفاء بالتزاماتها على الصعيدين المحلي والوطني. وتقوم المجتمعات المحلية ببناء البنى التحتية المدرسية ودفع رواتب المدرسين. وبالرغم من بساطة الدخل، يشارك أولياء الأمور في تمويل النفقات المدرسية لأولادهم. ومن

جهة أخرى، فإن المصادقة على الاتفاقيات حول حماية الطفولة ومكافحة التمييز ضد المرأة تعكس الالتزام السياسي للحكومة بفتح المجال أمام تعميم الوصول إلى التعليم في أفضل الظروف. غير أنه ما زال هناك بعض الثغرات، حيث يتعين مناقشة المسائل المتعلقة بالحاجة إلى مدرسين مؤهلين وإلى تعزيز القدرات في مجال تخطيط وتنفيذ بدائل فضلا عن ضرورة تحسين إدارة الموارد البشرية في إطار شراكة موسعة. وفيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية، تشير خطة العمل الوطنية من أجل التعليم للجميع إلى ضرورة توفير (أ) الأدوات المدرسية وأدوات التعليم و(ب) أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأدوات المعلوماتية و(ج) الكتب المدرسية للشعب العلمية و(د) الدعم المالي لتدريب المدرسين والمشاركة في مسابقات المجلس الأفريقي والملغاشي للتعليم العالي.

95. فضلا عن ذلك، تم اتخاذ تدابير سياسية ومؤسسية للحد من تدهور الظروف الصحية وتوفير الرعاية الصحية للشرائح الضعيفة وفي الأقاليم التي تعاني من التهميش. غير أن القطاع الصحي متدهور جدا إلى درجة أن التدابير التي تم اتخاذها لم تأت بنتائج مرضية. أما الشرائح التي تعاني أكثر من الإيدز هي النساء والأطفال والشباب. وتتمثل نسبة انتقال مرض الإيدز من الأم إلى طفلها 35%. وإذا اتفقنا على أن هذه الشرائح تشكل 80% من سكان جمهورية إفريقيا الوسطى، أدركنا جسامة الضرر وما يترتب عليه من مخاطر تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وعلى ما يبدو لم تعكس أولويات الصندوق العالمي جسامة الاحتياجات بسبب غياب قدرة التأثير والدعوة عند السلطات.

96. إن من الضرورة العاجلة القيام بأعمال صارمة بدعم من الصندوق العالمي مع ضمان وصول كل شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى المضادات الفيروسية.

97. على الصعيد الوطني، يعاني 37.66% من السكان من الملاريا 32% منهم من الأطفال دون الخامسة. ويعد هذا المرض ضمن الأسباب الثلاثة الرئيسية للمرض والوفيات لدى جميع الأشخاص. فضلا عن ذلك، فإن تغطية السكان المصابين تبقى ضعيفة بسبب الصعوبات في تعبئة الموارد.

98. تهدف الأعمال ذات الأولوية المقررة إلى إنعاش النمو الاقتصادي وتحسين إدارة المالية العامة وتشجيع التنمية الاجتماعية وتعزيز مكافحة الفقر في بيئة اجتماعية واقتصادية آمنة ومستقرة.

99. تجدر بالملاحظة أنه في إطار تنفيذ هذه الأعمال، يجب توزيع الأدوار على الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف وشركاء الاتحاد الإفريقي والدول

الأعضاء فيه على أن يتم تنفيذ بعض الأعمال في إطار التعاون مع السلطات في إفريقيا الوسطى ويكون البعض الآخر تحت سيادة الحكومة.

(ب) من أجل النمو الاقتصادي وإدارة المالية العامة والتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر

التدابير التي يجب تنفيذها من قبل الحكومة

100. تتطلب أهداف النمو والحد من الفقر على المدى البعيد تحديد الأعمال ذات الأولوية على صعيد المالية العامة وإدارة الديون (بالتالي تطبيع العلاقات مع المانحين) وإنعاش بعض القطاعات الحاسمة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الحكومة أن تقوم بما يلي:

- تنفيذ التدابير الهيكلية ذات الأولوية وأعمال مراقبة النفقات وتعزيز الإيرادات اللازمة لتحقيق الأهداف الكمية التي حددها برنامج فترة ما بعد النزاع-2 لصندوق النقد الدولي (أنظر الملحق) والتي تم دمجها في القانون المالي لعام 2006.
- إعداد ورقة استراتيجية مؤقتة (على أساس النص الحالي للوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر) يتم تقديمها إلى المانحين تمهيدا لانطلاق الاستراتيجية المؤقتة المشتركة بين بنك التنمية الإفريقي والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة مواصلة العمل لاستكمال الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر.
- إجراء الحوار مع المانحين والشركاء للحصول على المساعدة الفنية والمالية وفقا للاحتياجات على الأمدين المتوسط والبعيد (إنعاش القطاع الخاص، إعادة الاعتبار لهيكل الائتمان الصغير، إصلاح هيكل الميزانية، الوصول إلى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون).

101. فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، تتمثل الأعمال ذات الأولوية التي يجب على الحكومة أن تقوم بها فيما يلي: (أ) استعراض الوضع العام للقطاع الريفي (ب) إعادة هيكلة الوسط الريفي وإنشاء مركز للتشاور (ج) تبسيط وتحسين هيكل الرخص الحرجية (د) التركيز على تعزيز المراقبة الإدارية للوزارة المعنية بالغابات والتراث الحرجي وتحصيل الضرائب الحرجية ومواصلة أنشطة التجهيز الدائم.

102. بالنسبة لقطاع المناجم والطاقة، يجب تطبيق توصيات المشاورات العامة حول المناجم وكذلك القوانين والنظم السارية واتخاذ تدابير عاجلة بالتعاون مع شركاء التنمية للحيلولة دون الانقطاع المكرر والعام للتيار الكهربائي.

المساعدة المتوقعة

103. يتطلب حل الأزمة الاقتصادية للبلاد إعادة التزام المجتمع الدولي. وعلى أساس احتياجات جمهورية إفريقيا الوسطى، تم تحديد بعض الأعمال ذات الأولوية التي يمكن أن يقوم بها المجتمع الدولي وهي كما يلي:

- تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الرصيد المتبقي من القانون المالي لعام 2006 والمقدر ب 27.1 مليار فرتك إفريقي.
- تقديم المساعدة الفنية والمالية للسلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى لتمكينها من تنفيذ الأعمال والتدابير الخاصة بمراقبة الميزانية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي.
- استكمال الاستراتيجية الانتقالية المشتركة والتعجيل بإعادة الالتزام مع البلاد (بما في ذلك قرار الوصول إلى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون) في حال نفذت خارطة الطريق بشكل مرض.
- قيام الاتحاد الإفريقي بتوجيه دعوة إلى المانحين من أجل خفض سقف الأهداف المتوقعة من الإصلاحات التي حددها هؤلاء المانحين.
- دعم أنشطة القطاع الريفي من خلال تقديم مساعدة فنية ومالية لوضع برنامج طوارئ لصيانة الممرات الريفية أو من خلال توفير البذور والأدوات الزراعية والمدخلات.
- تعبئة الموارد المالية والمساعدة اللازمة لإصلاح وتعزيز المنشآت الكهربائية.

(ج) من أجل بيئة سياسة مستقرة

أنشطة الحكومة

104. إن قيام أغلبية المانحين بوضع مسألة الحكم الرشيد ضمن شروطها يتطلب من الحكومة وضع برنامج سياسي واضح وقوي. وبالرغم من أن رئيس الجمهورية تعهد باحترام الحريات وحقوق الإنسان وأنشأ مفوضية سامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد خلال ولايته. ويتعين على الاتحاد الإفريقي أن يقوم، في إطار تعاون أوثق، بتشجيع الحكومة على اتخاذ تدابير ملموسة وفورية في المجالات ذات الصلة الوثيقة بالحكم. وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:

- احترام حقوق الإنسان ومراقبة أنشطة أو تصرف موظفي الشرطة وجميع الجنود بدون أي تمييز على أساس الفصيلة أو الرتبة.
- اتخاذ تدابير لتشجيع المصالحة والوئام الوطني
- تعزيز أسس الديمقراطية من خلال تحسين المناخ الاجتماعي والسياسي
- تطبيق جميع الاتفاقات الموقعة (الحوار الوطني ومدونة حسن السلوك)

- تجنب أي نوع من العصبية في الحياة السياسية وقوات الدفاع والأمن وفي الخدمة العامة.
- تنفيذ البرنامج الوطني للحكم الرشيد وتعزيز القدرات العملية للإدارة
- إنشاء وتفعيل الهيئات القضائية المعنية بمكافحة الفساد والرشوة التي سبق تحديدها (المرسوم رقم 05-201 الصادر في 15 يوليو 2005)

دور الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وشركائه

- تطوير علاقات أوثق مع السلطات في جمهورية إفريقيا الوسطى من خلال تبادل منتظم للمعلومات حول تطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني وحول تنفيذ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وإجراء زيارات إلى البلاد.
- تعزيز قدرات الخدمة العامة والجهاز القضائي عن طريق (أ) ترميم المباني (ب) توفير الإمكانيات المتحركة والأدوات المكتبية وأجهزة المعلوماتية (ج) دعم تدريب القضاة والمعاونين القضائيين.

(د) من أجل وضع أمني مطمئن

دور المجتمع الدولي

105. بالرغم من أهمية المعونة التي تلقتها، تواجه جمهورية إفريقيا الوسطى مشكلة يصعب حلها على الصعيد الفردي. وتساهم الإمكانيات البشرية والمادية التي وضعت حالياً تحت تصرف البلاد في احتواء الفلتان الأمني غير أنها تبقى غير كافية لوضع حد للمشكلة. ونظراً إلى الصعوبات المالية الحالية وتمهيدا لنهاية المساعدة الفرنسية في 30 مارس 2006، يُخشى من أن تواجه قوات الأمن نفس المشاكل المتعلقة بعدم دفع رواتبهم وغيرها من حصص الإعاشة. وبالتالي قد تتضاعف التجاوزات ضد السكان. ويتعين على الاتحاد الإفريقي وشركاء التنمية وضع وتنفيذ خطة طوارئ عاجلة للدعم تكون محاورها كالتالي:

- تجنيد وتدريب وتجهيز قوات الشرطة والدرك في أقرب وقت ممكن.
- مواصلة الجهود الأمنية من خلال تمويل الميزانية التشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى لاسيما القوات المنتشرة داخل البلاد فضلا عن اقتناء تجهيزات جديدة.
- دعم عملية فك الارتباط للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا من خلال توفير مساعدة فنية لمدة 6 أشهر بعد مغادرة القوات في يونيو 2007، الأمر الذي سيمكن من ضمان صيانة مقبولة للأجهزة والمعدات التي يتم التنازل عنها لصالح القوات المسلحة لجمهورية إفريقيا الوسطى.

106. تم وضع برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين ودعم المجتمعات بإشراف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يحقق الهدفين التاليين:

- إعادة إدماج المقاتلين السابقين من خلال تدريبهم على مهن مختلفة
- مساعدة المجتمعات التي استقبلت المقاتلين السابقين على إصلاح البنى التحتية وتوفير التجهيزات.

107. يتعين على البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريكين الحاسمين لهذا البرنامج القيام بتقييمه على الفور وذلك نظرا إلى التأخر الحاصل والقيود التي تمت مواجهتها. ومن شأن مواصلة هذا البرنامج السماح بوضع حد لتداول الأسلحة (ما يناهز 100000) والحد من اللصوصية.

دور الحكومة

108. يتعين على الحكومة تهيئة الظروف المناسبة لضمان نجاح المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. ولذلك، يجب عليها القيام بما يلي:

- ضمان إنشاء جيش جمهوري
- ضمان النظام والانضباط داخل قوات الدفاع والأمن واحترام حقوق الإنسان
- وضع حد للإفلات من العقاب داخل قوات الأمن وضمان تجنيد شفاف وموضوعي للأفراد الجيش
- ضمان إدارة صارمة للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

الوضع الاجتماعي

109. مما لا شك فيه أن الحكومة تواجه مسؤولية ترميم المؤسسات الاجتماعية والمساهمة في تعزيز القدرات في مجال الموارد البشرية. والحقيقة أنه أصبح من غير المقبول أكثر فأكثر ترك النفقات العامة في مجال التعليم على مستوى 1 % من إجمالي الدخل المحلي. وعليه، يتعين إصلاح النظام التعليمي في إطار الاستراتيجية الشاملة للإنعاش العام للبلاد. وتجدر بالملاحظة أنه يتعين على الحكومة تحديد الأهداف والغايات في مجال التعليم على الأمدين القريب والبعيد. ويتعين أن تشمل الأعمال ذات الأولوية ما يلي :

- زيادة معدل الالتحاق الصافي إلى التعلم، لاسيما بالنسبة للبنات.
- تحسين المخصصات في مجال الكتب المدرسية الأساسية.

- ترميم البنى التحتية المدرسية التي دمرت خلال الاضطرابات السياسية-العسكرية.
- توظيف أساتذة جدد ووضع إطار موجه نحو النهوض بالتكوين.
- تعزيز قدرات الموظفين الذين تقع عليهم مسؤولية إنعاش قطاع التعليم.

110. تركز التقارير عن التنمية البشرية بشكل منتظم على أهمية قطاع الصحة كعنصر أساسي لجهود مكافحة الفقر. ومنذ أكثر من عشر سنوات بذلت السلطات العامة لإفريقيا الوسطى جهودا لتحسين صحة السكان. ويبرز تطور المؤشرات الصحية أنه ما زالت هناك تحديات هائلة يتوجب رفعها في هذا المجال. وعلى الحكومة أن تقوم بما يلي :

- ضمان خدمات صحية ذات نوعية يمكن لجميع السكان الوصول إليها.
- ضمان الحفاظ على بيئة اجتماعية وسياسية ملائمة لتنفيذ وتقييم الجهود الرامية إلى تحسين صحة سكان إفريقيا الوسطى.
- تحسين أداء الاستراتيجيات الوطنية في مجال الصحة بهدف تقليص معدل الأمراض والوفيات لدى الأمهات والأطفال والشباب.
- تعميم ثقافة الإدارة الرشيدة للخدمات الصحية باعتبارها عاملا هاما لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- نشر فهم جيد للتفاعلات بين الصحة والفقر والتنمية قصد جعل القطاع محركا للنمو وأداة لتقليص الفقر الجماعي.

111. يتوقف الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية العامة على مساهمة المانحين. كما أن تحقيق كل الأولويات المذكورة مناط بالموارد الإضافية والمتوقعة. وعلاوة على تعبئة الموارد الداخلية، ستلتمس الحكومة دعم المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لإصلاح أجهزة التعليم والصحة وتشجيع مشاركة السكان.

رابعا - الاحتياجات والأعمال على الأمدين المتوسط والبعيد

112. تشمل الاحتياجات والأعمال على الأمدين المتوسط والبعيد البرامج والمشاريع التي تم إعدادها في إطار خطط التنمية على مدى عدة سنوات والتي يمكن للحكومة إفريقيا الوسطى بحثها مع المانحين بعد تلبية الاحتياجات الملحة وصولا إلى إطلاق الانتعاش.

(أ) الاقتصاد والمالية العامة

113. يتعين أن تركز الاستراتيجية السياسية الاقتصادية لجمهورية إفريقيا الوسطى على الأمدن القريب والمتوسط على إنعاش الاقتصاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. وعلى أساس ملاحظة الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، تم تحديد عدد من المتطلبات المتمثلة فيما يلي:

114. إنعاش القطاع الخاص واستعادة ثقة المتعاملين والمقاولين من خلال: (أ) تعزيز المؤسسات وآليات تطبيق النصوص والسياسات الخاصة بالقطاع الخاص بما في ذلك تأمين الصفقات التجارية والعقود، (ب) تطبيق ممارسات الحكم الرشيد ومحاربة الرشوة واحترام الالتزامات من قبل القطاع العام قصد تحسين بيئة الأعمال، (ج) تعزيز هيكل النظام المالي لضمان توفر التمويلات لصالح القطاع الخاص، (د) إعادة بناء البنى التحتية ولاسيما تحسين وتأمين شبكة الطرق وتطوير البنى التحتية لقطاع الاتصال والطاقة، (هـ) الشروع في الحوار مع القطاع الخاص لا سيما من خلال إنشاء إطار تشاوري دائم بين الدولة والقطاع الخاص (ي) إنشاء شبك مشترك لتبسيط الإجراءات الإدارية.

115. إنعاش الهياكل المالية الصغيرة وتطويرها قصد تشجيع جمع وتعبئة الادخار في الوسط الريفي بما يمكن توفير الفرص لتمويل القطاع الزراعي. ويتعين الإشراف على تعزيز المالية الصغيرة في السياق العام للإصلاح الهيكلي للنظام المالي.

116. تصحيح هيكل الميزانية من خلال الأعمال التالية : (أ) تعزيز إدارتي الضرائب والجمارك، (ب) دعم جهاز الإحصائيات (ج) تدعيم آليات إدارة النفقات والخزينة (د) إعداد استراتيجية لتخفيف الآثار الضريبية لعملية تحرير التجارة الدولية. يكتسي هذا الجانب الأخير أهمية خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية. وتأتي حوالي 40 % من الإيرادات من الرسوم على التجارة الدولية. وإذا كانت الحكومة تنوي فعلا رفع كل العراقيل أمام التجارة الدولية، فإنه يتعين توقع الانخفاض في إيرادات الرسوم على المدى البعيد. وبالتالي وفي إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي، يجب النظر في استراتيجية لتعويض إيرادات الرسوم على التجارة بإيرادات أخرى. وبما أن الضرائب غير المباشرة لا يتم توزيعها بما فيه الكفاية، سيكون من المرغوب فيه زيادة تأثير الضرائب المباشرة. ويمكن القيام بذلك عن طريق توسيع أساس الضرائب. وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص وتحسين الإدارة العامة يشكلان شرطين أساسيين لتصحيح هيكل الإيرادات على المدى البعيد.

117. تقليص مخزون الديون بشكل ملحوظ. ويتبين من خلال تحليل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن الديون الخارجية لجمهورية إفريقيا الوسطى أصبحت لا

⁷في المدى القصير يمكن أن يتسبب تحرير التجارة وتخفيض الأسعار في زيادة الإيرادات نتيجة توسيع أساس الضرائب (يعني زيادة حجم التجارة)

تطابق أن القيمة الصافية لخدمة الديون تقدر بأكثر من 500 % من الصادرات (بينما أن الحد المطابق يقدر ب 150%) . وبالتالي، فإن من الضروري تقليص مخزون الديون بشكل ملحوظ لتمكين البلاد من تطبيع علاقاتها مع الجهات المانحة والدائنة دون المساس بالنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر. ويتعين إجراء هذا التقليص في سياق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

118. تطوير القطاع الزراعي. إن من الضروري وضع سياسة مناسبة وفعالة للوسط الريفي لإنعاش القطاع الزراعي إضافة إلى إطار مؤسسي وقانوني للزراعة.

119. الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية بشكل حذر ورشيد. (أ) استغلال المعادن المتوفرة غير الماس والذهب، (ب) تحرير قطاع المحروقات المائية (ج) تشجيع الشراكة في قطاعات المناجم والطاقة والمياه.

ب) السياسة والحكم الراشد

- تقييم وضع الإدارة العامة بأكملها
- تفعيل سياسة اللامركزية
- وقف تسييس الإدارة والجيش
- اعتماد قانون يقضي بوضع برنامج وطني لقوات الدفاع والأمن
- تعزيز مؤسسات الدولة والهياكل العامة بهدف تشجيع الديمقراطية

ج) القطاعات الأخرى : الصحة والتعليم والبنى التحتية والطاقة/المياه وغيرها

120. تمكنت البعثة من أن تلاحظ وجود برامج إنمائية قطاعية وطنية داخل الوزارات لاسيما في مجال الصحة (الخطة الوطنية للتنمية الصحية) والتعليم والبنى التحتية وغيرها. وقد تم تحديد معظم النشاطات التي يجب القيام بها في إطار البرنامج الثلاثي للاستثمار (البرنامج الثلاثي للاستثمار 2008/2006) الذي أعدته الحكومة عبر وزارة الاقتصاد والتخطيط. وبشكل خاص وعلى أساس توافقي، يمكن أن تشكل هذه البرامج المختلفة الخاصة بالاستثمار بنك معطيات للاحتياجات والأعمال على الأمدين المتوسط والبعيد.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

121. بشكل عام، تكشف عملية التقييم للوضع التي قامت بها البعثة أن البلد في وضع جد صعب وتحتاج في آن واحد إلى صحة وطنية لنخبته وإلى مساهمة

خارجية سريعة ومتواصلة لقلب الاتجاهات المثيرة للقلق الشديد والتي أثرت على الفترات الأخيرة من تطورها المضطرب.

122. وبالفعل، تتوافق المعطيات الأساسية المادية والبشرية للبلاد مع الديناميكيات الخاصة بعدم الاستقرار المتكرر لإثارة دوامة التوترات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي يتعين نزع فتيلها والحفاظ عليها وفقا لنص وروح الحوار الوطني.

123. تزخر جمهورية أفريقيا الوسطى بموارد طبيعية معدنية ونباتية وبأراضي شاسعة قليلة السكان تكثر فيها الأمطار كما تمتلك أراض صالحة للزراعة والرعي. صحيح أنها جد معزولة إلا أن سكانها جد متكاملين نسبيا بفضل لغة مسيطرة.

124. وفيما يخص الديناميكيات التي تمت ملاحظتها، يمكن تأكيد الاتجاهات التالية:

- دولة غائبة نسبيا من خلال وظائفها الضخمة وممثليها المدنيين وغير المدنيين في أراض ذات كثافة سكانية ضعيفة
- اقتصاد فقير وقليل التنوع وضعيف البنية يدر أموالا عامة غير متوازنة نظرا لغياب حد أدنى من الدخل الضريبي بالإضافة إلى ديون خارجية وداخلية مفرطة.
- أسباب حديثة وجدية لخلاف اجتماعي من شأنه أن يهدد الوحدة والانسجام الوطني.
- موقع جغرافي يجعل منها حصنا استراتيجيا يقع في ملتقى مناطق إفريقية مختلفة لكن أيضا في نقطة ضعف قابلة للتأثر بكل أنواع النزاعات الخارجية.
- ترتبت على هذا الوضع الحاجة الكبيرة إلى المساعدة العاجلة لتقادي التدخل بشكل جد متأخر وبشكل غير كاف لصالح بلد عاد إلى النظام الدستوري حديثا، مما يحمل على التفكير بأنه سيتم التغلب على أوهام الاستقرار والتمرد من خلال قيم التجربة الديمقراطية السارية بوحدها.
- مع ذلك، لا يجب على الأطراف الفاعلة في إفريقيا الوسطى، المتمثلة في السلطة والمعارضة والمجتمع المدني التوقف عن تشجيع ثقافة السلم والحوار والتشاور والتسوية السلمية للمشاكل والخلافات والنزاعات. فذلك مسؤولية يتعين عليها أن تتحملها قبل أي طرف آخر دون الترقب سلفا فوائد قد تترتب على العودة إلى الديمقراطية وهو أمر طبيعي في مجمل القول ومتطابق مع مصالح شعب إفريقيا الوسطى.

125. إن احتياجات البلاد هائلة ويجب التكفل بها بطريقة منهجية في إطار نهج ومناهج على الأمدين المتوسط والبعيد بدعم من شركائها الخارجيين. غير أن بعض الأعمال ذات الأولوية يجب القيام بها على المدى القصير لقلب المسارات التي تمت

ملاحظتها مؤخرا في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفقا لأهداف بعثة الاتحاد الإفريقي. وفي هذا الصدد، ترى هذه الأخيرة أنه من المفيد رفع التوصيات التالية إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي.

- أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتوجيه دعوة قوية وعاجلة إلى الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي والاتحاد الإفريقي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين لكي تحصل جمهورية إفريقيا الوسطى على تمويل لسد الفجوة في ميزانيتها لسنة 2006 أي نحو 50 مليون دولار أمريكي على أن تتم تعبئته خلال الثلاثي قبل الأخير لسنة 2006.
- أن يقنع الاتحاد الإفريقي البلدان الصديقة لجمهورية إفريقيا الوسطى والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف فضلا عن البلدان الإفريقية الشقيقة بضرورة تنظيم مائدة مستديرة لأصدقاء جمهورية إفريقيا الوسطى قبل نهاية سنة 2006 وذلك لهيكله وبرمجة المساهمات المالية والتقنية التي يتطلبها وضع هذه البلاد المصنفة ضمن الدول التي هي في فترة ما بعد النزاع فضلا عن تدعيم مؤسساتها حديثة الصلة بثقافة ديمقراطية لم تنرسخ بعد.
- وفي هذا الصدد، يمكن إرسال بعثات دبلوماسية مباشرة إلى بلدان ومؤسسات مستهدفة تحت قيادة شخصيات إفريقية بارزة مجتدة لهذا الغرض.
- أن يقوم الاتحاد الإفريقي بتوعية السلطات والأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى لجمهورية إفريقيا الوسطى حول رهانات المسائل المتعلقة بالحكم الرشيد وحكم القانون وتعزيز الوثام الوطني وإعادة تحسين صورة البلاد لدى سكانها والشركاء الخارجيين الذين تُطلب منهم المساهمة.
- أن يقوم الاتحاد الإفريقي بإنشاء آلية داخل المفوضية لمتابعة وتنفيذ المقررات النهائية التي اتخذها خاصة تلك التي تخص الأعمال ذات الأولوية.

126. وقد تضم هذه الآلية في عضويتها ممثلين عن مختلف أقسام المفوضية وقد يترأسها أحد منهم على أن يكون نقطة وصل بين الشركاء والدول الأعضاء التي قد تبدي اهتماما لمساعدة جمهورية إفريقيا الوسطى وسلطاتها.

الوثائق الملحقة

الملحق رقم 1

قائمة بأسماء الجهات التي تحدث إليها بعثة الخبراء المتعددة الاختصاصات

الأقسام الوزارية

1. رئيس الجمهورية
2. رئيس الوزراء
3. وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية (السيد وزير الدولة ومدراء المصالح)
4. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي (السيد الوزير ومدير المصالح)
5. وزارة المالية والميزانية (مدير الديوان ومدراء المصالح)
6. وزارة التنمية الريفية (السيد الوزير)

7. وزارة الدفاع (السيد مدير ديوان الوزير)
8. وزارة الأمن العام (السيد الوزير ومدير المصلحة)
9. وزارة التجهيز والنقل والطيران المدني (السيد وزير الدولة ومدراء المصالح)
10. وزارة المناجم والطاقة والمياه (السيد الوزير ومدراء المصالح)
11. وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني (السيدة الوزيرة ومدير الديوان)
12. وزارة الوظيفة العامة والتأمين الاجتماعي والإدماج المهني للشباب (السيد الوزير ومدير الديوان)
13. وزارة الصحة العامة والسكان (مدير الديوان ومدراء ورؤساء المصالح)
14. وزارة العدل وحافظ الأختام (السيد الوزير ومدراء المصالح)
15. وزارة التعليم الوطني ومحو الأمية والتعليم العالي والبحث (السيد الوزير المنتدب للتعليم الابتدائي والثانوي ومدير المصالح)
16. وزارة التجارة والصناعة (السيدة الوزيرة ومدراء المصالح)
17. رئيس المجلس الوطني

الهيئات العامة لجمهورية إفريقيا الوسطى

1. المفوضية السامية لحقوق الإنسان
2. اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
3. اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز

المنظمات والمشاريع الدولية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2. المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (بما في ذلك القوة المتعددة الجنسيات لدول وسط إفريقيا في إطار بعثة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي. مثل الاتحاد الإفريقي العقيد سييسي عبد الرحمان والسيد ياوو كونان باسكال)
3. مكتب الأمم المتحدة بجمهورية إفريقيا الوسطى
4. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
5. البنك الدولي (جلسة عمل عن طريق مؤتمر عبر الفيديو مع الممثل المقيم)
6. برنامج الأغذية العالمي.
7. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
8. برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين

البعثات الدبلوماسية

1. سفارة فرنسا

2. ممثلة الاتحاد الأوروبي
3. سفارة تشاد
4. سفارة روسيا الاتحادية
5. سفارة الصين
6. قنصلية جنوب إفريقيا

منظمات المجتمع المدني لجمهورية إفريقيا الوسطى

1. منظمة أرباب العمل
2. المنظمات غير الحكومية المحلية
3. المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان
4. الزعماء الدينيون

المنظمات السياسية

1. أحزاب سياسية من المعارضة (حضر 11 عضوا)
2. أحزاب سياسية من الأغلبية الرئاسية (حضر 16 شخصا)

الملحق رقم 2

البيان التفصيلي للإيرادات والنفقات

(بمليارات الفرنك الإفريقي)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
68.3	58.4	55.8	53.7	78.4	63.2	الإيرادات
64.4	56.4	48.3	45.3	61.4	51.8	الضريبية
15.8	14.2	15.6	14.0	17.2	15.2	الرسوم المباشرة
20.9	19.2	22.1	20.5	33.3	24.8	الرسوم غير المباشرة
27.8	22.9	10.6	10.7	10.9	11.8	الرسوم على التجارة الدولية
23.9	20.4	7.1	7.7	7.6	7	منها الواردات
3.9	2.0	7.5	8.4	17.0	11.4	غير الضريبية
-106.1	-120.0	-93.4	-85.5	-114.6	-93.6	النفقات
-64.7	-84.0	-66.7	-58.1	-57.3	-51.0	الأولية
-35.0	-39.2	-38.9	-34.5	-33.1	-29.2	الرواتب
-12.3	-22.1	-17.8	-16.3	-1.17	-14.6	السلع والخدمات
-8.7	-11.1	-10.0	-7.3	-7.1	-7.2	التحويلات والإعانات
-7.5	-7.2	-8.5	-7.9	-11.3	-9.8	الفوائد على الديون
-42.6	-37.3	-18.2	-19.5	-46.0	-32.8	رأس المال
-8.6	-8.4	-7.7	-10.5	-13.5	-9.7	من الموارد الداخلية
-34.0	-28.9	-10.5	-9.0	-32.5	-23.1	من الموارد الخارجية

المصدر: سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى بالنسبة لكل السنوات ما عدا سنة 2004. بالنسبة لسنة 2004 فالمصدر هو صندوق النقد الدولي

الإشارات: تقديرات صندوق النقد الدولي، ^ب الإنجاز المقدر، ^ج قانون المالية لعام 2006

الملحق رقم 3

الإجراءات الهيكلية ذات الأولوية لبرنامج فترة ما بعد النزاع 2006

تاريخ	الإجراءات
	الإيرادات
ديسمبر 2006	ضبط أسعار المواد البترولية الاستهلاكية قصد زيادة إيرادات الدولة بنحو ملياري فرنك إفريقي على أساس الأسعار الحالية
ديسمبر 2005	رفع نسبة رسم القيمة المضافة إلى 19 %
ديسمبر 2005	إلغاء النظام الإيقافي وكذا ممارسة المخازن الوهمية التي تسمح بالتحايل على دفع حق الدخول باستثناء المؤسسات الفردية التي تخضع لحقاقات إنتاج طويلة
ديسمبر 2005	تطبيق تطبيق النسبة المعتدلة على الإيرادات في إطار الاستثمارات باستثناء المؤسسات التي تستجيب لشروط الأهلية والقيام من الآن فصاعدا بإخضاع كل طلبات المعالجة السعيرية التفضيلية في هذا الإطار للجنة مراجعة تضم وزارة التجارة و DGDD و DGID و BIVAC
مارس 2006	تعزيز إدارة كبار دافعي الضرائب من خلال ملاحقة منتظمة لدافعي الضرائب المتخلفين لا سيما عن طريق ضمان متابعة فعالة لدافعي الضرائب الذين كانوا موضوع ملاحقة وتطبيق عقوبات ردعية بسبب عدم التصريح

يونيو 2006	تعزيز المراقبة الضريبية عن طريق تحديد أهداف مراقبة أكثر طموحا كما وكيفا قصد ضمن تغطية أفضل للفئة الخاضعة للضرائب. ويتمثل الهدف المحدد في تنفيذ 20 عملية تفتيش عام على الأقل و100 عملية مراقبة دقيقة خلال سنة 2006
يونيو 2006	مواصلة تعزيز فرع دوالا لاسيما عن طريق داج الشباك المشترك الكاميروني بطريقة معلوماتية والقيام بعمليات مراقبة دقيقة بالتعاون مع الجمارك الكاميرونية وضمان التواصل الجيد بين الفرع وخليّة إدارة العبور
يونيو 2006	إقامة نسخة نموذجية لنظام سيدونيا ++تحضيرا لتحويل كامل للنظام المعلوماتي للجمارك سيدونيا إلى سيدونيا++
ديسمبر 2006	تعزيز مراقبة التصريحات بغية الكشف عن المؤسسات الخاضعة خطأ للضريبة المبرئة وذلك بالإبقاء على هدف 20 عملية مراقبة على الأقل سنويا
	إدارة الخزينة
ديسمبر 2006	منع تسديد للنفقات عن طريق القيد التلقائي من حسابات الخزينة في البنوك باستثناء تسديدات المساهمات واقتطاعات المصاريف البنكية و الهيئات الإقليمية وتقديم المعلومات الكاملة عن كل "عمليات القيد التلقائية" التي تمت خلال سنتي 2004 و2005 لمصالح صندوق النقد الدولي
مارس 2006	الحد من إصدار صكوك الخزينة من حسابات الودائع وتأمينه
	الإجراءات
أفريل 2006	غلق الحسابات البنكية للدولة، التي تعتبر غير ضرورية و تقديم مبررات عن للحسابات التي بقيت مفتوحة
	النفقات
ديسمبر 2005	تخفيض التعويضات ب 100 مليون فرنك إفريقي شهريا
ديسمبر 2005	أمر متعاملي قطاع الهاتف النقال بتوقيف كل الخطوط في مرحلة أولية باستثناء خطوط رئيس الدولة وأعضاء الحكومة وإعادة تشغيلها حالة بحالة
ديسمبر 2005	إخضاع أي قرار يتخذه قسم الرواتب لتسوية حالات الموظفين الذين لم يحضروا خلال عملية الإحصاء لقرار وزاري مشترك لوزير المالية والوظيفة العامة وذلك على أساس نص يصدره رئيس الوزراء
مارس 2006	كشف النقاب عن الشهادات المزورة للموظفين وأعمال التزوير في منح الرتب الموظفين واستكمال إحصاء المتقاعدين و ضبط بطاقات الدفع على أساس نتائج الإحصاء
يونيو 2006	التنفيذ الفعلي لبرنامج FURCA وإنشاء ملف موحد لوزارة الوظيفة العامة و الراتب
يونيو 2006	تبسيط الإجراءات لدائرة النفقات
	الحكم والشفافية
ديسمبر 2005	إصدار لائحة كاملة لقضايا الرشوة تضم وصفا لكل حالة سارية
ابتداء من فيفري 2006	القيام شهريا وفي حدود ستة أسابيع على الأقصى بنشر ما يلي : (أ) حجم وقيمة المواد الحرجية التي تم إنتاجها وتصديرها وبيعها محليا وكذا الإيرادات العامة المترتبة على ذلك (ب) كل الرخص الممنوحة والملغاة وحجم وقيمة الماس الذي تم إنتاجه وتصديره وكذا الإيرادات العامة المترتبة على ذلك
أفريل 2006	إجراء تقييم للشركة التي تتكفل بتأمين الإيرادات المينائية للعبور بدوالا. وإذا تبين أن النتائج التي تم التوصل إليها غير مرضية، فيتعين إصدار مناقصة لهذه الصفقة
مارس 2006	إنشاء موقع على الأنترنت لنشر إنجازات خطة الخزينة ومؤشرات النشاط في القطاع الحرجي والماس والتقدم المحرز في مجال مكافحة الرشوة وكذا المعلومات حول الصفقات العامة الممنوحة حسب النموذج المتفق عليه مع مصالح صندوق النقد الدولي وذلك بشكل منتظم
يونيو 2006	إخضاع نتيجة عملية فحص المتأخرات الداخلية لتصديق مكتب فحص وتدقيق الحسابات ذي بعد دولي

المصدر: سلطات صندوق النقد الدولي وجمهورية إفريقيا الوسطى (اللجنة التقنية الدائمة لمتابعة برنامج الإصلاح الهيكلي)

الملحق رقم 4
الأهداف الكمية للسلطات في إطار برنامج فترة ما بعد النزاع
1 مارس - 31 ديسمبر 2006

(بمليارات الفرنك الإفريقي ، الحصص المتراكمة ابتداء من أول يناير 2006 ، السقف ما عدا معلومات مخالفة)

نهاية مارس	نهاية يونيو	نهاية سبتمبر	نهاية ديسمبر	
16.6	33.7	50.5	67.3	الحد الأدنى لإجمالي إيرادات الدولة ^أ
8.8	17.5	26.3	35	كتلة الرواتب ^ب
1.2	2.5	3.5	4.1	الحد الأدنى لرصيد الميزانية الأساسي (أساس الصندوق) ^ج
0	0	0	0	تغير متأخرات الدفع الداخلي للرواتب والسلع والخدمات ^د
0	0	0	0	تغير المركز الصافي للحكومة تجاه النظام البنكي
0	0	0	0	ديون خارجية جديدة غير إلزامية ^{هـ}
				للتذكير
5.9	12.2	18.9	25.8	الإيرادات الجمركية (أساس الصندوق)
1.2	2.5	3.5	4.1	الحد الأدنى لرصيد الميزانية الأساسي (التزامات) ^و
0	0	0	0	تغير متأخرات الدفع الداخلية ^ز

المصدر: صندوق النقد الدولي

- ^أ بما في ذلك الإقتطاعات من الرواتب العامة والإيرادات المخصصة والحقوق والرسوم على المشاريع
- ^ب بما في ذلك الإقتطاعات من الرواتب العامة
- ^ج يتم حساب رصيد الميزانية الأساسي كفارق بين إيرادات الصندوق (باستثناء الإيرادات المخصصة والمقتطعة من رواتب موظفي الدولة والحقوق الجمركية على المشاريع) وإجمالي نفقات الصندوق (خارج تسديدات الفوائد وباستثناء الاستثمارات بأموال خارجية على أن تضم عمليات الخزينة). خفض سقف الأهداف في حالة توفر دعم خارجي لقطاعات تحظى بالأولوية يكون أقل من المبالغ المتوقعة
- ^د متأخرات الرواتب ومتأخرات الاستهلاكات العامة ومتأخرات السلع والخدمات. وتضم متأخرات السلع والخدمات النفقات المستحقة على المومنين ولم يتم دفعها وكذا حسابات الودائع للمؤسسات
- ^{هـ} تم قبضها أو المصادقة عليها من قبل الدولة
- ^و يتم حساب رصيد الميزانية الأساسي كفارق بين إيرادات الصندوق (باستثناء الإيرادات المخصصة والمقتطعة من رواتب موظفي الدولة والحقوق الجمركية على المشاريع) ونفقات إجمالي الالتزامات (باستثناء تسديدات الفوائد والاستثمارات بأموال خارجية على أن تضم عمليات الخزينة) وخفض سقف الأهداف في حالة توفر دعم خارجي للقطاعات التي تحظى بالأولوية يكون أقل من المبالغ المتوقعة.
- ^ز متأخرات النفقات تم تقديرها على أساس الالتزامات.